مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية©
المجلد (57) – العدد الثاني – إبريل 2020

دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة الفقر في مصر خلال الفترة من 1991 إلى 2018 [1]

د. جهاد أحمد نور الدين[2]
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

ملخص البحث

تناول البحث التعرف على السياسة النقدية من حيث المفهوم والدور والمكونات وتناولت الدراسة النظريات الاقتصادية المتعلقة بالسياسة النقدية، فضلا عن التعرف على هيكل السياسة النقدية وتطورهما في جمهورية مصر العربية خلال فترة الدراسة. كما تعرض البحث لمفاهيم الفقر وانواعه المختلفة وطرق قياسه ثم تناولنا قياس الفقر في مصر واهم اسباب الفقر في مصر. علاوة على ذلك، تم القيام بتحليل وقياس أثر السياسة النقدية على الفقر وذلك من خلال دراسة، العديد من مؤشرات السياسة النقدية سواء المباشرة أو غير المباشرة حيث تم استخدام الطرق والأساليب القياسية الحديثة، ابتداء من تحليل السلاسل الزمنية إلى اختبار التكامل المشترك ونموذج متجه الانحدار الذاتي وتحليل التباين، وقد أظهرت الدراسة ان هناك تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لأدوات السياسة النقدية سواء المباشرة أو غير المباشرة على الحد من معدلات الفقر في مصر خلال الفترة محل الدراسة.

الكلمات المفتتاحية: السياسة النقدية- الفقر- خط الفقر- عرض النقود- سعر الخصم- سعر الفائدة.

1- مقدمة

لقد كان للتطورات التي شهدها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي، وبخاصة تلك التي تتعلق بالأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، والتي كان لها أثر كبير في تزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز في الموازنة واختلال ميزان المدفوعات لمختلف الدول التي كان لها الدور الكبير في تحول دور السياسة النقدية، وتغيُر مفهومها، وطريقة عملها، وذلك ابتداءً من ظهور الفكر الكينزي الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية الكلية؛ من أجل معالجة الركود الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار، والنمو؛ كل ذلك استوجب القيام بالعديد من التغيرات في السياسة النقدية والمالية؛ مما أدى إلى تطور أساليب، وأدوات، وأهداف كل من السياسة المالية والنقدية؛ مما كان له دور كبير في تغيُر نظرة الدول إلى السياسة النقدية والمالية.

[1] تم تقديم البحث في 2020/1/21، وتم قبوله للنشر في2020/5/5.
[2] مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات. (gehadnor@hotmail.com)

رغم أن السياسة النقدية تعد من السياسات الرئيسية في تحقيق النمو والاستقرار، إلا أنها تختلف من حيث التطبيق من دولة إلى أُخرى وذلك بحسب ظروف كل دولة؛ إذ أن نظرة الدول النامية للسياسة النقدية تختلف عن نظرة الدول المتقدمة من حيث الأهداف، فالدول المتقدمة ترى أن هدف السياسة النقدية الأساسي هو تحقيق الاستقرار النقدي وتخفيض معدلات التضخم، أما الدول النامية فترى أن هدف السياسة النقدية أبعد من ذلك؛ إذ تهدف من خلالها إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار النقدي، وتخفيض مستويات البطالة، واستقرار أسواق صرف العملات. علاوة على ذلك، فإن السياسة النقدية تحتل مكانة هامة بين السياسات الأُخرى؛ لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات البنك المركزي في تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر.

تبنت دول العالم وخاصة النامية منها العمل بمبادئ التنمية المستدامة لتدارك التأخر الذي تسجله على جميع المستويات، في ظل عدم قدرة النظرية الاقتصادية التقليدية على تحقيق التوازن بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على الثروات والموارد خاصة بعد تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية التي كانت تهدف إلى استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى لهذه الدول، لكنها أدت إلى تدهور كبير على الصعيد الاجتماعي، حيث أدت إلى انكماش الطلب الكلي وتفاقمت الأوضاع عندما طبقت إجراءات صارمة للتحرير الاقتصادي خصخصة القطاع العام ورفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات الضرورية، تحرير الأسعار، وتعويم أسعار صرف العملات المحلية، وإلغاء الوظائف في المؤسسات العامة، رغم الجدل الذي أثارته تلك السياسات والبرامج إلا أن تدهور مستويات المعيشة بدا واضحا وكان من أهم مظاهره ارتفاع أعداد الفقراء، حيث وصل في تسعينيات القرن الماضي إلى ثلث سكان المعمورة.

يعاني الاقتصاد المصري مشكلات عديدة، ومن أبرزها الارتفاع المستمر في معدلات الفقر التي بلغت 32.5% من عدد السكان، بنهاية العام المالي 2017/ 2018، مقابل 27.8 في المئة لعام 2015/ 2016. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019). وهدفت الحكومات المتعاقبة خلال الفترة منذ أوائل التسعينيّات وحتّى الأن إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، باعتبار أن تلك المعدلات المرتفعة ستؤدي بشكل تلقائي إلى رفع مستوى المعيشة وتخفيض معدلات الفقر، إلا أن ذلك لم يحدث. ويرجع ذلك إلى أن السياسات الحكومية ركزت بشكل مباشر على تحقيق معدلات مرتفعة للنمو من دون الاهتمام بالآثار التوزيعية لذلك النمو على الفقراء، ومن دون اعتبار تخفيف حدة الفقر هدفاً استراتيجياً لهذه السياسات، وبذلك يمكن اعتبارها- في ما عدا دعم الغذاء- ساهمت بشكل واضح في تردي أحوال الفقراء في مصر.

2- مشكلة الدراسة

برزت مشكلة الفقر في مصر وضرورة مكافحته منذ عدة عقود مضت. وقد بذلت الحكومات المصرية المتعاقبة عدة محاولات للتعامل مع هذه المشكلة والتخفيف من حدتها. إلا أن المشكلة ما زالت عصيَّة

على الحلّ. وتشير الإحصاءات المتاحة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن أكثر من ربع سكان مصر فقراء. وهذا الفشل في التعامل مع المشكلة لمدد طويلة ولحكومات مختلفة، يجعل من الأهمية بمكان الربط بين ما تتخذه الحكومات من سياسات نقدية، وبين استدامة مشكلة الفقر.

ولذا تنصب مشكلة البحث على محاولة الإجابة عن السؤال التالي: إلى أي مدى يمكن اعتبار السياسة النقدية مسؤولة، سواءٌ بشكل مباشر أو غير مباشر، عن ظاهرة الفقر في مصر واستفحالها؟

3- أهمية الدراسة

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أقدم المشكلات التي شهدتها المجتمعات وتناولتها النظريات الاقتصادية والاجتماعية. ويرتبط التراث التاريخي لهذه الظاهرة عادةً بالفوارق الكبيرة في الدخل والثروة.

والحقيقة أن الفقر من أخطر القضايا وأكثرها تعقيداً. فالعديد من الثورات الاجتماعية والسياسية الكبرى، مثل ثورات الربيع العربي بصفة عامة والثورة المصرية في 2011 بصفة خاصة كان الفقر من بين أسبابها الرئيسة، سواءٌ بشكل صريح أو ضمني. وتناولت كثير من الدراسات قضية الفقر في مصر من عدة زوايا مثل طبيعة المشكلة، وتطورها وخصائص الفقراء وتوزيعهم الجغرافي، وسياسات مكافحة الفقر. كما تناولت أحياناً بعض السياسات المالية المؤثرة في الظاهرة. إلا أن معظم هذه الدراسات لم تركز تركيزاً كاملاً على السياسات النقدية ودورها في استدامة المشكلة أو حتّى تفاقمها. وتُمثل هذه القضية المحور الأساس للدراسة الحالية.

4- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الوصول إلى مجموعة من الغايات ومنها:

- إبراز مختلف المفاهيم والأبعاد والآثار التي تخلفها ظاهرة الفقر، وأساليب وطرق قياس الفقر
- عرض مختلف البرامج والسياسات النقدية التي تطبق للتخفيف من ظاهرة الفقر، مع الاستشهاد ببعض التجارب الدولية الرائدة في مجال الحد من الفقر.

5- منهج الدراسة

بالنظر للطبيعة المعقدة لظاهرة الفقر والجدل القائم حول الآثار التي يمكن أن تتركها السياسة النقدية عليه، وللقيام بتحليل علمي ومنهجي للموضوع تطلب الاعتماد على مجموعة من المناهج على النحو التالي:

- **المنهج الوصفي التحليلي**: سنعتمد بالدرجة الأولى على جمع ومسح وتحليل البيانات المرتبطة بالموضوع، عن طريق مجموعة من الدراسات العلمية المتوفرة باللغتين العربية والأجنبية، مع تعزيزها بالإحصائيات التي تخدم الموضوع.

- **المنهج التاريخي:** الذي من خلاله سنتناول تطور السياسة النقدية التي تم تطبيقها في مصر خلال الفترة من 1991 إلى 2018.

6- الدراسات السابقة

6-1 أدوات السياسة النقدية غير المباشرة والحد من الفقر في نيجيريا، دراسة قياسية (Gideon; Goshit; PhD and Thaddeaus; Longduut, 2016)

تبحث الرسالة في فعالية أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الحد من الفقر في نيجيريا باستخدام نموذج الانحدار المتعدد بالإضافة إلى بيانات السلاسل الزمنية التي تغطي الفترة من 1986 إلى 2012. تم استخدام تقنية المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير نموذج الانحدار. كشفت نتيجة انحدار (OLS) أن معدل الفائدة (INTR)، وائتمان القطاع المصرفي للاقتصاد (BSCE)، ومتطلبات الاحتياطي المصرفي (BARR)، ونسبة السيولة المصرفية (BLQR)، ومعدل خصم البنك المركزي (CBDR) ومعدل التضخم (INFR) لا يؤثر بشكل كبير على معدل الفقر باستثناء عرض النقود (MS)، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)، معدل البطالة (UNEMPR) وميزان المدفوعات (BOP). ومن الآثار الرئيسية لهذه النتيجة أن أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وحدها كانت سياسة غير كافية بشكل كبير للحد من الفقر في نيجيريا خلال الفترة قيد الاستعراض. لذلك توصي الرسالة أنه بالإضافة إلى الجمع بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى (المالية، وسياسات الدخل) وما إلى ذلك لمكافحة الفقر في نيجيريا، يجب على السلطات النقدية كقوة التزام تعزيز القواعد واللوائح المصرفية لتعزيز الامتثال لقواعد وتوجيهات البنك المركزي النيجيري (CBN) من قبل البنوك التجارية من أجل زيادة تسهيل وتعزيز فعالية أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد من أجل التأثير على الحد من الفقر في نيجيريا.

6-2 أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الإقتصادي، دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري خلال الفترة "1991-2013" (المركز الديموقراطي العربي، 2016)

مع بداية الفكر الكينزي تعاظم دور الدولة وذلك بفضل سياستها الاقتصادية والتي في مقدمتها السياسات المالية والنقدية؛ وذلك لفاعلية السياستين في تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية، ولذلك تهدف الدراسة لمعرفة تأثير السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي وذلك بالتطبيق على جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1991-2013)، فتم تناول مكونين للسياسة المالية متمثلان في الإيرادات العامة والنفقات العامة، كما تضمنت السياسة النقدية مكونين أيضاً وهما المعروض النقدي والائتمان الممنوح للقطاع الخاص. انقسمت الدراسة لثلاث فصول حيث تناول الفصل الأول إطار نظري تعريفي بالسياسة المالية والنقدية ومكونات ودور كل منهما متناولين النظريات الاقتصادية للنمو الاقتصادي، وتضمن الفصل الثاني دراسة تطور هيكل السياسة المالية والسياسة النقدية في مصر خلال فترة الدراسة، بينما يتضمن الفصل الأخير في البحث الاختبارات القياسية اللازمة لدراسة تأثير كلاً من مكونات السياسة المالية

والسياسة النقدية محل الدراسة وعلاقة كلاً منهم بالنمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي وذلك في الأجل القصير والأجل الطويل.

3-6 أثر السياسة النقدية على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، دراسة حالة على الإقتصاديات الأسيوية النامية (Tahrir, 2018)

يعتبر عدد كبير من الباحثين أن المتغيرات النقدية مثل عرض النقود ومعدل الفائدة ليس لديها أي تأثير حقيقي على الاقتصاد. على العكس، في بعض البلدان استكشف صناع السياسة العلاقات بين السياسات النقدية والاجتماعية والاقتصادية مؤشرات مثل الفقر وعدم المساواة والبطالة وما إلى ذلك، وجدوا أدلة تجريبية تدعم علاقة قوية بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. هذه الدراسة نبحث في علاقة السياسة النقدية بالفقر وعدم المساواة والبطالة في عشر دول آسيوية بما في ذلك باكستان. تؤخذ البيانات الخاصة بهذه البلدان من مؤشرات التنمية العالمية (WDI) لفترة من 1986 إلى 2017. يتم استخدام المنهج التجريبي الاحصائي (Bayesian) لاستكشاف العلاقة بين السياسة النقدية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. النتائج تدعم دليل على وجود علاقة كبيرة بين السياسة النقدية والمتغيرات الحقيقية في معظم الاقتصادات المختارة. ومع ذلك، فإن اتجاه العلاقة يختلف عبر المؤشرات ومع البلدان.

4-6 دور سياسات الإقتصاد الكلي في الحد من الفقر: (Sushanta; Mallick, 2008)

تعتبر هذه الورقة إطارًا لربط متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية بالفقر واختبار تأثير تلك السياسات، باستخدام بيانات من الهند تمتد على مدى العقود الخمسة الماضية. لأول مرة يشدد النموذج القائم أثر السياسات على توزيع الدخل القطاعي وشروط التبادل التجاري بين القطاعات كآلية في تحديد مستوى الفقر. ثانياً، تعتبر الورقة مكونات الإنفاق المالي والسياسة النقدية أو المالية عبر توافر الائتمان، بدلاً من ذلك من قناة التكلفة، لإظهار أن استراتيجية إنفاق التنمية التي تقودها الحكومة والتمويل شرط مسبق للنمو مع تخفيف حدة الفقر. كما اتضح ان الاسعار النسبية للمنتجات الزراعية يزيد الفقر من خلال تآكل القدرة الشرائية للفقراء مع ظهور أي ضغط على الطلب حيث ارتفاع تأثير الدخل لا يكفي لتعويض الارتفاع في أسعار المواد الغذائية التي تمثل جزء كبير من سلة الاستهلاك لمعظم الفقراء الذين هم إلى حد كبير العمال الزراعيين أو المستأجرين.

5-6 السياسة النقدية ورفاهية الفقراء (David; Christina; Romer, 1998).

تبحث هذه الورقة في تأثير السياسة النقدية على الفقر وعدم المساواة في كل من المدى القصير وعلى المدى الطويل. نجد أن العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل تسير في اتجاهين متعاكسين. تُظهر بيانات السلاسل الزمنية من الولايات المتحدة أن الطفرة الدورية الناتجة عن السياسة النقدية التوسعية ترتبط بتحسين الظروف للفقراء على المدى القصير. ومع ذلك، فإن البيانات المقطعية المستمدة من عينة كبيرة من البلدان تُظهر أن انخفاض التضخم واستقرار نمو إجمالي الطلب يرتبطان بتحسن رفاهية الفقراء على المدى الطويل.

وأن كل من العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل كبيرة من الناحية الكمية، ذات دلالة إحصائية، وقوية. ولكن نظرًا لأن الآثار الدورية للسياسة النقدية مؤقتة بطبيعتها، فإننا نستنتج أن السياسة النقدية التي تهدف إلى تخفيض التضخم واستقرار الطلب الكلي هي الأكثر احتمالا لتحسين الظروف بشكل دائم للفقراء.

6-6 الفقر وتوزيع الدخل في مصر(كريم، كريمة، 1994)

بدأت الدراسة بتعريف مفهوم الفقر. وقد قامت الباحثة بتقسيم مفهوم الفقر إلى ثلاث أنواع، التعريف الموضوعي للفقر وهو تعيين مستوى محدد من الدخل أو الإنفاق أو الأرقام القياسية أو النسبة، ويعتبر هذا المستوى الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء. أما النوع الثاني فهو التعريف الذاتي للفقر وهو الذي يعرف الفقر من وجهة نظر الفرد ذاته. بمعنى شعوره أنه لا يحصل على ما يحتاج إليه. النوع الثالث هو التعريف السوسيولوجي للفقر إذ يعرف الفقراء بأنهم من يحصلون من المجتمع على مساعدة اجتماعية.

وقد تم في هذه الدراسة استخدام نهج الاحتياجات الأساسية لقياس الفقر في مصر وذلك بتقدير دخل خط الفقر عام 91/90 تنقسم الدراسة إلى خمسة أجزاء، الأول متعلق بتعريف الفقر، والثاني يتناول تقدير خط الفقر في 91/90. أما الثالث فخاص بتقدير الفقر المدقع في مصر ـ 91/90. يتعرض الجزء الرابع إلى تقييم مستوى الفقر في القطاعين الحضري والريفي في مصر على المستوى القومي، وعلى مستوى المحافظات، وأخيراً تطور الفقر وتوزيع الدخل في مصر في الثمانينيات. وقد خلصت الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها أنه عند المقارنة بين الفترة 82/81 و91/90 يلاحظ زيادة الفقر زيادة كبيرة في عقد الثمانينيات وبدرجة أكبر في القطاع الريفي عن الحضري. فوفقا لبيانات توزيع الدخل زاد الفقر في الحضر ـ 91/90 بأكثر من 50% عما كان عليه في 82/81 على حين زاد الفقر في الريف بأكثر من 100% خلال نفس الفترة وعن تطور توزيع دخل الأسرة في الثمانينيات ظهرت ملاحظتان: الأولى إن توزيع الدخل ازداد سوءا في كل من القطاعين الريفي والحضري في الثمانينيات كما يتبين من الزيادة في معدل جينى، فقد زاد هذا المعدل في القطاع الحضري من32.0 في ٨٢/٨١ إلى 38.0 في 91/90، بينما زاد في القطاع الريفي من 29.0 إلى 32.0 في نفس الفترة . أما الملاحظة الثانية فتتعلق بأن الفئات التي لحقت بها أكبر خسارة في تطور توزيع الدخل في الثمانينيات كانت 40% من أسر الطبقة الوسطي و30% من أسر الطبقة الدنيا في حين استفاد 30% من أسر الطبقة العليا في الريف والحضر.

6-7 التكيف الهيكلي ومواجهة الفقر (المهدي، عالية والسيد، مصطفى، 1996)

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أبعاد مشكلة الفقر وكيفية مواجهتها في مصر ـ ودول الجنوب وذلك منذ أواخر الثمانينيات وبالتحديد بعد تبني برنامج الإصلاح الهيكلي المطروح من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. استعرضت الدراسة ملامح برنامج الإصلاح الهيكلي من حيث العوامل الدافعة لتبنيه وأبعاده وأهدافه ومراحل تطوره. وقد تمت الإشارة إلى ما حققه هذا البرنامج من نجاحات وأيضا ما تعرض له من إخفاقات. كما أبرزت التأكيد على دور الدولة، فدور الدولة مسألة أساسية في عملية التنمية سواء في الشمال أو الجنوب، فالدولة لابد أن تتدخل في توجيه عملية التنمية عن طريق استخدام

السياسات المالية والنقدية، وأيضا توفير البنية الأساسية وإعادة توزيع الدخل. ونفس الأمر ينطبق على المنظمات غير الحكومية فقد أصبح لهذه المنظمات دوراً أساسيا في التنمية في كل أنحاء العالم.

8-6 الإستثمار والتجارة والنمو والفقر في مصر

يسعى الباحثان (Dirck, Stryker; Selina Pandolfi, 1999) في دراستهما إلى تطبيق أحد نماذج الاقتصاد القياسي الخاصة بمحددات الاستثمار والتجارة والنمو والفقر على مصر واختبار مدى صحة ذلك فيما يتعلق بالحالة المصرية. يقوم النموذج على عدة افتراضات، أولها أن الإصلاح الاقتصادي والاتجاه نحو السوق الحر والاقتصاد المفتوح سيؤدى إلى زيادة التجارة الدولية، وبالتالي زيادة النمو والاستثمار، وأن هذا سيحدث من خلال عدة قنوات أهمها أن الإصلاح الاقتصادي سيؤدى إلى زيادة الأهمية النسبية للتجارة والتي ترتبط ارتباطا قوياً بمزيد من تراكم رأس المال، وبالتالي تزايد معدلات النمو. وسيترتب على ذلك في النهاية الحد من الفقر. إن الإصلاح سيشجع النمو من خلال إعادة تخصيص الموارد بصورة أكثر كفاءة وإن هذا سيحسن من أداء الاقتصاد المصري لأنه يمثل باعث لنقل التكنولوجيا ونشرها. إن تطبيق هذا النموذج على الحالة المصرية يكشف عن عدد من النتائج الهامة:

- إن التجارة الدولية لا تشغل نسبة هامة في الناتج القومي الإجمالي في مصر على خلاف دول أخرى لها نفس معدلات التنمية، وهذا سببه تبنى مصر لسنوات طويلة لسياسة التصنيع بإحلال الواردات والتي أضعفت قطاع التصدير.

- إن الظروف الأساسية المطلوبة لنمو اقتصادي سريع مثل زيادة فائض الميزانية وتحسين البيئة الإدارية والقانونية يخلق إمكانيات وفرص للنمو، لكن هذا الفرض لن يتحقق بدون مزيد من فتح الاقتصاد للتجارة والاستثمار

إن سجل مصر مثلها مثل عديد من الدول النامية على ضوء هذا النموذج مخيب للآمال، فرغم البدء في الإصلاح من أكثر من عشر سنوات، حققت فيها مصر- زيادة في النمو الاقتصادي ونجحت في الحد من التضخم وتحسين حالة موازين المدفوعات، فإنها مازالت تعانى من معدلات بطالة عالية ومعدلات فقر كبيرة فضلا عن الاعتماد الكبير على الموارد الخارجية وانخفاض مستوى الاستثمار. والسؤال هو هل سبب ذلك الأداء الاقتصادي المتواضع وفشل سياسات الإصلاح أم هناك عوامل أخرى مثل الافتقاد للمؤسسات المالية الكفء أو عدم توافر بنية فنية وقانونية ملائمة. ومما لاشك فيه أن نقص الاستثمار والتجارة والنمو في ضوء تضخم سكاني سيؤدى لزيادة معدلات الفقر. إن سياسات السوق لا تسهم في التغلب على الفقر بتشجيع الاستثمار والتجارة والنمو، ولكن بضمان أن نموذج النمو لا يتحيز ضد الفقر. ويشير الباحثان أن مصر بهذه الكثافة السكانية قادرة على توفير فرص أكبر للعمالة إذا قامت بتصدير منتجات كثيفة العمالة أكثر مما تلجأ لحماية صناعاتها كثيفة رأس المال هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية إذا قامت بتوجيه مزيد من الاستثمارات لمجالات التعليم والخدمات الاجتماعية بُغية خلق عمالة مدربة وماهرة.

9-6 تناول هذا التقرير (تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة، 2008)

تطور مفهوم الفقر ومختلف المفاهيم القريبة منه وإظهار الفرق بينهم، كما تطرق لمختلف السياسات والبرامج الموجهة للحد من الفقر، السياسة الاقتصادية الكلية ودور الأداء المرتبط بالنمو الاقتصادي، التجارة الخارجية ودورها في التقليل من الفقر، سياسات سوق العمل وكل ما يندرج ضمنها من برامج الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، التمويل المصغر، ودور الحوكمة في التخفيف من مظاهر الفقر من خلال الدراسة التي قام بإعدادها، التي حاولت إعطائها خصائص تميزها عن غيرها، من حيث محاولة التطرق للسياسات والبرامج التنموية المستدامة التي تصبو إلى استئصال الفقر مع الاستشهاد بثلاث تجارب دولية رائدة في مجال الحد من الفقر هي :التجربة الصينية، التجربة الماليزية والتجربة البرازيلية وقد تناولت دراسة الحالة ثلاث دول عربية(الجزائر، الأردن واليمن)، تتبنى كل واحد منها نهج التنمية المستدامة رغم اختلافها من حيث، الإمكانيات الطبيعية، البشرية والمادية، والظروف الأمنية والسياسية الإقليمية والمحلية التي تعيشها كل دولة، وتأثيرها على معدلات الفقر.

10-6 عدم عدالة توزيع الدخل والسياسة النقدية، دراسة تحليلية للعلاقة في الأجل الطويل (Karen; Davtyan, 2016)

يتم تقدير التأثير التوزيعي للسياسة النقدية في حالة الولايات المتحدة الأمريكية. من أجل تحديد صدمة السياسة النقدية، توظف هذه الورقة القيود المعاصرة مع صدمات سابقة تم تحديدها في السياسة النقدية وكذلك تحديد معدل التوظف. على وجه الخصوص، كانت علاقة التعاون المشترك تحدد بين المتغيرات التي تم اعتبارها وتصحيح خطأ المتجهات، تم تطبيق منهجية لتحديد صدمة السياسة النقدية. تشير النتائج التي تم الحصول عليها إلى أن السياسة النقدية الانكماشية تقلل عدم المساواة في الدخل في الولايات المتحدة الامريكية. يمكن لهذه النتائج أن يكون لها آثار مهمة لتصميم سياسات للحد من عدم المساواة في الدخل من خلال إعطاء وزن أكبر للسياسة النقدية.

ومن خلال استعراضنا للدراسات السابقة نلاحظ مايلي:

- تعددت الدراسات الخاصة بمشكلة الفقر في الدول النامية بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة، وركزت معظم الدراسات على تحديد مفهوم الفقر وانواعه واسبابه، اما عن علاج مشكلة الفقر فقد ركزت معظم الدراسات على السياسة المالية كأحد أليات مواجهة الفقر، اما دراستنا فقد اهتمت بالسياسة النقدية واثرها على تخفيض الفقر في مصر والحد منه.
- استعرضت بعض الدراسات السياسة النقدية وتأثيرها المباشر على الحد من الفقر وأهملت التأثير غير المباشر للسياسة النقدية على الحد من ظاهرة الفقر في مصر.
- اهتمت معظم الدراسات السابق عرضها بالفترة القصيرة للحد من الفقر واهملت الفترة الطويلة التي هي أهم وأعمق في علاج مشكلة الفقر في مصر.

- تناولت معظم الدراسات أثر السياسة المالية أو النقدية على التنمية الاقتصادية أو التنمية الاقتصادية المستدامة وأغفلت هذه الدراسات الاثر على الفقراء ومستويات الفقر في مصر.

7- فروض الدراسة

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح لنا ما يلي:

- وجود علاقة طردية بين عدالة توزيع الدخل والسياسة النقدية خاصة في الاجل الطويل مما قد يحد من ظاهرة الفقر.
- يوجد تأثير للسياسة النقدية على معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل وجود علاقة طردية مع الانفاق الاستهلاكي وعلاقة عكسية مع الادخار وبالتالي علاقة طردية مع الاستثمار.
- هناك تأثير ايجابي للسياسة النقدية على الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل.
- وجود علاقة طردية تربط سياسات الاقتصاد الكلي بمعدل الفقر وخط الفقر.
- يوجد اثر ايجابي للسياسات النقدية والمالية على معدل النمو وبالتالي على الناتج المحلي الاجمالي.
- لأدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة دور كبير في الحد من معدلات الفقر والفقراء.

8- السياسات النقدية (الاهداف والادوات)

تعتبر الكثير من السياسات النقدية وخاصة في الدول النامية احد اهم اسباب الاختلال الاقتصادي الداخلي والخارجي فضلا عن التغيرات الاقتصادية الأخرى واذا كان احد اهم اهداف السياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل النمو المتوازن فيعني هذا ان هناك ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي والنقدي ويظهر ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية من بينها البطالة, التضخم، انخفاض قيمة العملة الوطنية بالحلول النقدية، ويجب علينا ان لا نتجاهل اهمية تناسق السياسة النقدية مع السياسة الاقتصادية وذلك من اجل تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي, فالسياسة النقدية تستخدم احدى ادواتها امتصاص فائض القوة الشرائية في سوق السلع والخدمات وذلك عن طريق استقطاب هذا الفائض في شكل اوعية ادخارية فضلا عن التأثير على سعر صرف العملة الوطنية بالقدر الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات وتستخدم ايضا في حماية العملة الوطنية من التدهور ولتحقيق التوسع الاقتصادي على اساس زيادة الانتاج حتى يقضي على الاختلال بين التيار النقدي والتيار السلعي.

8-1 مفهوم وأهداف وأدوات السياسة النقدية

8-1-1 مفهوم السياسة النقدية

يشير المفهوم التقليدي للسياسة النقدية "بأنها عملية استخدام مجموعة من الأدوات والسياسات الهادفة إلى التأثير على المعروض النقدي بشكل خاص، والأداء الاقتصادي بشكل عام، وتمثل أيضاً الإجراءات المعتمدة من الحكومة، أو السلطة النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة"(حسوبة، تغريد، 2008).

8-1-2 أهداف السياسة النقدية

للسياسة النقدية دور هام في النشاط الاقتصادي للدولة وتنبع هذه الأهمية من تعدد الأهداف التي تتمتع بها؛ حيث أن للسياسة النقدية دور هام في مواجهة التضخم والحفاظ على المستوي العام للأسعار، وسنتناول هذه الأهداف في النقاط الآتية: (الأسرج، حسين، 2013).

- **استقرار المستوي العام للأسعار:** حيث تعد التغيرات الكبيرة في مستويات الأسعار من العوامل التي تؤثر سلباً في الأداء الاقتصادي، ويمكن من خلال إتباع سياسة نقدية سليمة للمساهمة في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار بصفة عامة، ويترتب على ذلك تحقيق استقرار سعر الصرف الأجنبي لعملة الدولة.

- **استقرار سوق الصرف الأجنبي:** تعمل السياسة النقدية علي زيادة معدل نمو التوظف والتشغيل، وذلك من خلال تبني السياسات والإجراءات النقدية التي تساهم في تحفيز الإنتاج والاستثمار حيث تلعب السياسة النقدية دورا هاما في توجيه الائتمان المصرفي وحشد المدخرات.

- **دعم استقرار سوق المال وجذب الاستثمارات:** لقد أثبتت الأزمات المالية التي مرت بها دول العالم حجم الآثار السلبية الناتجة عنها؛ والتي تؤدي غالباً إلى إعاقة الأسواق المالية عن القيام بوظيفتها الأساسية وهي تحويل الموارد المالية من المدخرين إلى المستثمرين؛ وبالتالي ضعف فرص الاستثمار؛ لذلك أصبح مهم جداً للبنك المركزي الحفاظ على استقرار أسواق المال.

8-1-3 أدوات السياسة النقدية

يعد البنك المركزي هو المسؤول الأول عن رسم السياسة النقدية وتنفيذها باستخدام أدوات كمية وكيفية (Kamaan, 2014).

الأدوات الكمية

يقصد بها الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية حيث تستخدم قوي السوق وبناء على تقسيم صندوق النقد لدولي والتي تشمل الأدوات التالية:

- **نسبة الاحتياطي النقدي:** هي النسبة التي يحددها البنك المركزي ويلزم البنوك التجارية الاحتفاظ بها كنسبة من خصوم البنك وهي عمل مهم؛ لأنها تحدد قدرة البنوك على الإقراض للتحكم في حجم السيولة، ويتم تغيير نسبة الاحتياطي النقدي بناءً على متطلبات السياسة النقدية؛ حيث أن تغيير هذه النسبة يؤثر على المعروض النقدي، فانخفاض نسبة الاحتياطي النقدي يؤدي لوجود فائض في احتياطات البنوك وتزداد قدرة البنوك على منح قروض ويزداد المعروض النقدي.

- **سعر إعادة الخصم:** عبارة عن معدل العائد الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، أو مقابل ما يقدمه إليه من قروض مضمونة بهذه الأوراق،

وتتيح أداة سعر إعادة الخصم للبنوك المركزية إمكانية القيام بوظيفة المقرض الأخير، ويتم استخدام هذه الأداة للتأثير على قدرة البنوك على منح الائتمان.

- **عمليات السوق المفتوحة:** وهي قيام البنك المركزي بشراء وبيع سندات من السوق الحرة للسندات، وهي أهم أداة للسياسة النقدية فهي محدد للتغير في المعروض النقدي. وعمليات السوق المفتوحة يترتب عليها زيادة حجم العملة في التداول في حالة الشراء؛ ومن ثم يتسع حجم القاعدة النقدية والعكس في عملية البيع في السوق المفتوحة للسندات

الأدوات الكيفية

تأخذ هذه الأدوات صفة التدخل المباشر، كاعتماد السلطة النقدية إلزام البنوك مباشرة بأسعار فائدة معينة على كل من ودائع العملاء والقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية، أو فرض سقوف ائتمانية في شكل نسب على حجم الائتمان الممنوح لبعض القطاعات الاقتصادية وتهدف إلى:

- التأثير على تكلفة الإقراض لدى البنوك التجارية؛ وذلك للتأثير على حجم الائتمان سواء للحد منه أو التوسع فيه.
- إتاحة الفرصة أمام قطاعات هامة في الاقتصاد؛ من أجل التقدم والنمو عن طريق إعطائها قروضاً ميسرة أو ميزات تفضيلية عن غيرها من القطاعات الأخرى.
- توفير قدرٍ كافٍ من الأصول الممكن تسييلها عند الحاجة وخصوصاً في أوقات الأزمات النقدية.

ويعد المعروض النقدي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من أهم العوامل في السياسة النقدية المؤثرة على النمو الاقتصادي نجد:

- المعروض النقدي

يعرف المعروض النقدي بمعناه الواسع"بأنه مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية، والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية، والشيكات المصرفية والسياحية، والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية".

- حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص

تعني هذه الوظيفة تقديم البنوك العامة مبالغ نقدية إلى القطاع الخاص حيث أن البنك المركزي المصـري قام بإصدار قرار بشأن ضبط الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وتم إخطار البنوك العاملة في مصـر بتلك القرارات ويمكن توضيح الضوابط التي تحكم الأنواع المختلفة من القروض كما يلي: (محمد، أحمد، 2015)

- بالنسبة إلى القروض بضمان البضائع: يقتصر الإقراض على البضائع الجديدة فقط، وأنواع البضائع التي يمكن أن تخضع لسيطرة البنك.

- بالنسبة إلى القروض بضمان أوراق تجارية: يجب التأكد من جدية العمليات التي نشأت عنها هذه الأوراق، ووجود مقابل للوفاء بها، والاستعلام بدقة عن المدينين.
- بالنسبة إلى القروض بضمان أوراق مالية: يجب أن تكون الأوراق المالية ذات مراكز مالية ممتازة وعليها تداول في سوق الأوراق المالية.
- بالنسبة إلى القروض مقابل التنازل عن المستحقات من قبل الغير: تعالج في إطار القروض بدون ضمان عيني حيث تتطلب دراسة المركز المالي للعميل، وكذلك المركز المالي للغير الذي لدية المستحقات، ومدي ملائمة وسلامة أعماله مع مراعاة منح هذه القروض بنسب معقولة.

2-8 السياسة النقدية وفقاً لمنظور المدارس الإقتصادية

تحتل السياسة النقدية الصدارة في هيكل السياسة الاقتصادية لقدرتها على التأثير على النمو الاقتصادي ولذا نجد أن جميع المدارس الاقتصادية اتفقت على وجود علاقة طردية بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، إلا أنها اختلفت في مدي أهميتها وتأثيرها على النمو لاقتصادي(Amer, 2011) وفيما يلي نستعرض كل من النظرية الكلاسيكية والكينزية:

1-2-8 النظرية الكلاسيكية

ويقصد بالنظرية النقدية الكلاسيكية تلك النظرية التي نشأت وتطورت بفضل جهود الاقتصاديين في المدرسة الكلاسيكية والتي تبلورت فيما بعد وأصبحت تعرف باسم نظرية كمية النقود، بحيث يعتبر جوهر النظرية الاساسي هو تفسير التغير في كمية النقود وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار خاصة والمتغيرات الاقتصادية الأخرى عامة.

تستند النظرية الكمية على مجموعة من الفروض الاساسية

- ارتباط التغير في مستوى الأسعار بتغيير كمية النقود المعروضة بمعنى (أن أي تغير في كمية النقود المعروضة تنعكس وبنفس المقدار على المستوى العام للأسعار فزيادة الأول تؤدي إلى زيادة الثاني بنفس القدر والعكس صحيح) أي إن هناك علاقة طردية تناسبية بين عرض النقود والأسعار.
- ثبات حجم المعاملات حيث ترى هذه النظرية أن النقود لا تؤدي سوى وظيفة واحدة وهي أنها وسيط للتبادل وقد استندوا على قانون ساي (كل عرض يخلق الطلب عليه)، بمعنى ان المنتجات لا تبادل الا بالمنتجات وان النقود وسيط للمبادلة ولا يمكنها ان تكون مخزنا للقيمة.
- ثبات سرعة تداول النقود (ويقصد بها عدد المرات التي يتم فيها تبادل النقود لتسوية المعاملات والتبادلات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة).

وتعتمد سرعة تداول النقود على العوامل التالية :
- درجة كثافة السكان
- تقدم شبكات المواصلات
- تطور العادات في المجتمع كالاستهلاك والادخار

- تقدم النظام المصرفي و الاسواق المالية
- لسرعة الدوران و كمية النقود علاقة ثابتة

اذن افتراضات النظرية تشير إلى أنه يتم تحديد قيمة النقود بمقدار المال المتاح في الاقتصاد. فعند الزيادة في عرض النقود تنخفض قيمة المال مما يؤدي الى ارتفاع التضخم

صيغة فيشر (معادلة التبادل)

تعتبر هذه المعادلة حجر الزاوية في نظرية كمية النقود، وقد صاغها "فيشر" في كتابه (القوة الشرائية للنقود)، وقد صاغها "فيشر" على الشكل التالي:

$$Mv = pt$$

حيث ان:

m : متوسط كمية النقود في الاقتصاد خلال فترة معينة

v : سرعة تداول النقود

p : المستوى العام للاسعار

t : اجمالي المبادلات

و منها يمكن تحديد المستوى العام للاسعار كالتالي:

$$P = M^* V/T$$

وطبقا للافتراضات السابقة التي ترى بثبات سرعة الدوران وحجم المبادلات، فإن المعادلة تؤكد ان تغير كمية النقود يؤدي الى تغير المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه، وبالتالي فالمعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة في تحديد مستوى الأسعار وقد ظهرت معادلة أخرى تسمى بمعادلة التبادل الاقتصادي لفيشر أيضا، حيث أدخل النقود المصرفية في التبادل، فأصبحت المعادلة:

$$MV + M¢V¢ = PT$$

m : النقود القانونية

v : سرعة تداولها

M¢ : النفود المصرفية

V¢ : سرعة تداولها

نظرية الأرصدة النقدية (مدرسة كامبردج)

حاول كل من نظريتي الكمية، كامبردج والتبادل، التعبير عن علاقة بين كمية السلع المنتجة ومستوى السعر والمبالغ المالية، وكيفية تحرك المال. في حين ان معادلة كامبردج تركز على الطلب على النقود بدلاً من العرض النقدي، تختلف النظريات أيضًا في تفسير حركة النقود في النسخة الكلاسيكية المرتبطة بإرفينج فيشر، يتحرك المال بمعدل ثابت ولا يخدم إلا كوسيط للتبادل بينما في نهج كامبريدج، يعمل المال كمخزن للقيمة وحركته تعتمد على الرغبة في الاحتفاظ بالنقود. ارتبط هذا المفهوم بالاقتصاديين " ألفريد مارشال"،

و"آرثر بيجو"، بحيث جادلوا بأن جزءًا معينًا من عرض النقود لن يستخدم في المعاملات، وبدلاً من ذلك سيتم الاحتفاظ بها لتوفير الراحة والأمان للحصول على النقد في متناول اليد.

ويمكن تلخيص هذه المعادلة على الشكل التالي :

$$M=KY$$

M: كمية النقود وتشمل النقود بكافة انواعها.
K: النسبة من الدخل التي يرغب الافراد بالاحتفاظ بها على شكل ارصدة نقدية.
Y : الدخل النقدي.

فإذا زادت الأرصدة النقدية السائلة أدى ذلك الى انخفاض حجم الناتج وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار والعكس صحيح.

تقييم النظرية النقدية الكمية

ـ اهم الايجابيات

تعد نظرية كمية النقود من اولى النظريات التي حاولت تفسير المستوى العام للأسعار وما يحدث فيها من تقلبات وهي تتمثل في مجموعة من الفروض المتعلقة بأهمية كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على قيمتها. على الرغم من تعرضها للعديد من الانتقادات إلا انها بعض الايجابيات التي تمثلت في:

- ان لنظرية كمية النقود أهمية ودور كبيرين في تفسير ظاهرة التضخم .
- إن النظرية الكمية للنقود كانت متفقة تماما مع التحليل والواقع الاقتصادي السائد آنذاك
- أهم السلبيات
- تعرضت نظرية كمية النقود لانتقادات شديدة وخاصة بعد الازمة الاقتصادية العالمية (1929)، وقد جاءت الانتقادات الشديدة على يد الاقتصادي الانجليزي "جون مينارد كينز" إثر نشر كتابه (النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود)، وابرز تلك الانتقادات هي:
- انها غير كافية تماما كنظرية نقدية لأنها لا تأخذ في الاعتبار معدل الفائدة على الإطلاق.
- من الصعب قياس سرعة تداول النقود، في الواقع ليس من الممكن قياسها بدقة.
- اعتبرت نظرية "فيشر" غير كاملة لأنها افترضت أن الافراد ينفقون كامل دخلهم وهذا ناتج من قناعة الاقتصاديين الكلاسيك بأن النقود هي وسيلة للتبادل فقط و ليس مخزن للقيمة، لكن الصحيح أن الأفراد يحتفظون بجزء من دخلهم النقدي لمواجهة متطلبات المستقبل، وهذا فرض غير واقعي فالنقود تطلب لكونها أصل سائل الى جانب أغراض المعاملات وليس لأغراض المعاملات فقط كما تزعم معادلة الارصدة النقدية.
- افتراضها دوما ثبات العوامل المحددة لقيمة النقد (باستثناء مستوى الأسعار)، إلا انه إذا رجعنا إلى التجارب الواقعية نجد عدم صحة ثبات هذه الفروض.
- وجملة الانتقادات السابقة التي وجهت لنظرية كمية النقود مهدت لظهور النظرية الكينزية.

2-2-8 النظرية الكينزية

قلل الكينزيون من دور وأهمية السياسة النقدية في تحريك النشاط الاقتصادي في الدول النامية، ورأوا أن تأثيرها يقتصر على الإنفاق الكلي من خلال التأثير الضعيف لأسعار الفائدة؛ نظرا لضعف نطاق وكفاءة الأسواق المالية في هذه الدول فضلا عن عدم تنوع الاصول المالية كالأسهم والسندات وأُذون الخزانة. واستطاع كينز أن يُدخل فكرة جديدة تقول: "إن النقود كما تطلب من أجل المبادلات والاحتياط فأنها قد تطلب لذاتها وسمى هذا النوع من الطلب على النقود (دافع المضاربة) أو (تفضيل السيولة)، وبناء على ذلك قال أن المستوى العام للأسعار (التضخم) يرتبط بعاملي العرض الكلي والطلب الكلي، وقال أن التشغيل الجزئي هو الحالة الطبيعية للاقتصاد، وأن كمية النقود لا تعتبر هي المحدد الأساسي للطلب، بل يتحدد الطلب بمستوى الدخل الذي يحدد قدرة الأفراد على الإنفاق.

ويرى "كينز" أن سعر الفائدة ليس ظاهرة حقيقية كما افترضتها النظرية الكلاسيكية إنما هى ظاهرة نقدية يتحدد سعرها في السوق النقدي على أساس تفاعل العوامل النقدية، وهي عرض النقود وطلب النقود، فهو يرى أن حيازة المدخرات في صورة نقود لا ينتج عنها أي عائد، ولكن التخلي عن السيولة والتضحية بها هو الذي يحقق العائد. فالفائدة عند "كينز" إنما هي ثمن التنازل عن السيولة، أو ثمن عدم االكتناز، ومنه يعرف "كينز" الفائدة على أنها الثمن الذي يجب دفعه لحث حاملي الاموال للتنازل عن أصول سائلة في صورة نقدية أو الحصول على أصول أخرى تحمل مخاطر أكبر.

فجديد النظرية الكينزية للفائدة هو ربطها بالنقد، وليس بحجم الادخار كما كان الشأن لدى الكلاسيك، وبالتالي لم تعد الفائدة ثمنا لشراء المدخرات أو رأس المال أو جزاء الادخار أو نظير الحرمان والانتظار، أو ثمن للتفضيل الزمني، بل أصبحت بمثابة مكافأة التنازل عن السيولة والمنطلق عند كينز هو مفهوم "تفضيل السيولة" من طرف الافراد؛ وحتى نجعل الفرد يتنازل عن تلك الرغبة، والتي تعد استجابة لدافع الاحتياط- على الاقل جزئيا- ودافع المضاربة على وجه الخصوص، لابد من منحه مكافأة تكون أكبر من المنفعة التي يجنيها من تفضيله للسيولة؛ وهذه المكافأة تسمى الفائدة؛ ونكون في وضع توازني عندما تتعادل تلك المكافأة مع المنفعة التي يمكن الحصول عليها بذات النقد .

(محمد، أحمد، 2015). ويخلص كينز إلى أنه عندما يكون سعر الفائدة مرتفعا بشكل مبالغ فيه (بالنسبة لسعر الفائدة العادي) فسوف يدفع الافراد و المشروعات إلى استثمار أموالهم في شراء سندات متنازلين بذلك عن السيولة، انتظارا منهم حدوث انخفاض في أسعار الفائدة في المستقبل، ومن ثم سيادة سعر مقبول بالنسبة للسندات، مما يمكنهم من تحقيق ربح من عملية المضاربة؛ وعلى العكس من ذلك، فإذا ساد الاعتقاد أن سعر الفائدة الجاري في السوق يعد منخفضا عن السعر العادي بشكل ملحوظ، وهو ما يعني ارتفاع قيم الاوراق المالية في السوق، علما أن الارتفاع إذا تم سيترتب عليه حدوث خسارة في قيمة رأس المال بالنسبة لحائز السندات، فيمتنع عن شراء السندات نظرا لخطر ضياع رأس المال مقابل عائد يعتبر بسيط .

وقد ترتب على عجز المدرسة الكلاسيكية أن ظهرت (النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود) للاقتصادي كينز عام 1936، حيث دعت المدرسة الكينزية إلى ترك المالية المحايدة والأخذ بالمالية الوظيفية، وعلى أثر ذلك بدأت الدولة تنظيم الإنفاق وفرض الضرائب لغرض تخفيض حدة التقلبات في دورة الأعمال، حيث طالب كينز بضرورة تدخل الدولة لمواجهة حالة الكساد الشديد والبطالة الحادة وذلك من خلال تدخل الدولة بزيادة الإنفاق العام لسد الثغرة في الدخل القومي، فقد بين (كينز) أن مستوى التشغيل في الاقتصاد يعتمد على مستوى الطلب الكلي الفعال وانه يمكن أن يستقر عند مستوى أدنى من مستوى التشغيل الكامل ولا يتم التغلب على البطالة دون سياسات عامة تجريها الدولة لتدعيم الطلب الفعال. وأكد (كينز) أيضا أن سبب الاختلالات هو عدم كفاية الطلب الكلي لأن الادخار لا يساوي الاستثمار كما أدعى الكلاسيك أنه لا يعتمد على سعر الفائدة فقط وإنما هناك عوامل أخرى كالتوقعات الطلب الكلي الفعال والعوامل النفسية فضلاً عن أن قرارات الاستثمار تتحدد من قبل رجال الأعمال وتختلف عن قرارات الادخار التي تتحدد من قبل الأفراد. لذا فإن الاختلال يحدث عندما يمتنع الأفراد عن إنفاق جزء من دخولهم مما يؤدي إلى حدوث نقص في الطلب الكلي الذي يكون مكافئاً للعرض الكلي، وإن إصلاح هذا الخلل يجري من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومعالجة الأزمات وخصوصا في فترة الكساد فان الحل سيكون من خلال استخدام أداة الإنفاق العام، وأعطى كينز أهمية خاصة للضرائب وبالتحديد الضرائب التصاعدية كونها تسهم في زيادة المعاملات وتنشيط الاقتصاد. وقد أعطى كينز الأهمية الكبرى لأدوات السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية الكلية وقلل من أهمية السياسة النقدية.

3-8 تطور هيكل السياسة النقدية في مصر خلال فترة (1991- 2018)

نعني هنا بدراسة كل من الأداء الاقتصادي وهيكل السياسة النقدية خلال الفترة (1991-2018) مع تناول نبذه عما حدث قبل تلك الفترة (فترة ما قبل الاصلاح الاقتصادي 91/90-82/81) وبالتالي تم تقسيم تلك الفترة 1991-2018 إلى خمسة فترات وإضافة الفترة السابقة عن فترة الدراسة 1991-2018:

وفيما يلي نعرض لأهم ملامح تطور السياسة النقدية في هذه الفترة:

- ملامح السياسة النقدية في فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي (1991/1990-1982/1981)
- تطور السياسة النقدية في مصر خلال الفترة الإصلاح الاقتصادي (1997/1996-1992/1991)
- فترة الركود والأزمات الاقتصادية (2004/2003-1998/1997)
- فترة الإصلاحات الاقتصادية (2010/2009-2005/2004)
- تطور السياسة النقدية في مصر بعد ثورة 25 يناير (2010-2018)

1-3-8 ملامح السياسة النقدية في فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي(1991/1990-1982/1981)

شرعت مصر منذ عقد الثمانينات من القرن العشرين في تنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي، وإحداث تغير جذري في أسلوب إدارة الاقتصاد المصري، والتي ارتكزت بصفة أساسية على تبني أسلوب التوجيه والتخطيط المركزي، وعدم الاعتماد على قوي السوق ومؤشراته نظرا لملكية الدولة للغالبية العظمى من

وسائل وأدوات الإنتاج لمختلف الانشطة. وتعد الأسباب الأساسية لتنفيذ هذا البرنامج هي حالة عدم استقرار في الوضع الاقتصادي والاختلال في التوازن الداخلي والخارجي التي عانى منها الاقتصاد المصري في النصف الثاني من الثمانينات، حيث بلغت نسبة عجز الموازنة العامة للدولة في المتوسط حوالي 15% من الناتج المحلي الاجمالي، وزادت معدل التضخم عن 20%، وصاحب ذلك توسع نقدي كبير، فقد ارتفعت السيولة المحلية بما يقرب من 18%، فضلاً عن تزايد المديونية التي تخطت نسبة ال100% من إجمالي الناتج المحلي وبلغ خدمة أعباء خدمة الدين حوالي 47% من إيرادات الميزان التجاري (البلبل، علي؛ محمد عمران؛ علي، فتح الدين، 2004)

2-3-8 تطور السياسة النقدية في مصر خلال فترة الإصلاح الاقتصادي (1991/1992-1996/1997)

مع بداية عام1991 وقَعت مصر اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ لتخفيف حدة الاختلالات الهيكلية التي كان يعاني منها الاقتصاد المصري، وعرفت تلك الاتفاقيات ببرنامج الإصلاح والتكيف الهيكلي، وتمثلت الأهداف الرئيسية لبرنامج التثبيت والتكيف الهيكلي فيما يلي:الإصلاح المالي- الإصلاح النقدي- تحرير التجارة الخارجية- تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.

وسيتم التركيز خلال هذه الدراسة على السياسة النقدية وملامح الإصلاح بهذه السياسة وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي فنجد أن في السنة المالية 1990-1991 كان الاقتصاد المصري علي وشك الانهيار؛ بسبب حرب الخليج حيث بلغ عجز الموازنة حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت نسبة التضخم ما يقارب 24%، ووصل إجمالي الديون الخارجية إلى حوالي 151 % من الناتج المحلي الإجمالي، ومثلت خدمتها ما يناهز 45% من قيمة الصادرات، وأصبحت الاحتياطيات تغطي قيمة الواردات لمدة ثلاثة أسابيع فقط. واتضح أن الاقتصاد المصري يفتقر إلى الفعالية وتطغى عليه تشوهات الأسعار المختلفة وضعف هيكل الموازنات وقدرة محدودة للصادرات غير النفطية.

كان من الضروري في ضوء الإصلاحات الهيكلية في المراحل الأولى من تطبيق الإصلاح الاقتصادي السيطرة على معدلات النمو الاقتصادي، وكان من المستحيل أن تعتمد السياسة النقدية على استخدام الأدوات المباشرة في تحقيق أهدافها؛ لذلك اعتمد برنامج الإصلاح النقدي على استخدام الأدوات الغير مباشرة في الإصلاح النقدي. قد استقر الأمر على استخدام أُذون الخزانة العامة كأداة لتنظيم السياسة النقدية وتفعيل دورها، وهي المرة الاولى التي تم إدخال أُذون الخزانة في تفعيل دور السياسة النقدية، واستخدمت مصر في سوق إصدار هذه الأذون آليات السوق معتمدة على أسلوب المناقصات القائم على أساس قيام المصدر بتحديد قيمة الطرح مع قيام الراغبين في التنافس بتحديد الحصة التي يريدون الاكتتاب فيها، وسعر الفائدة الذي يرغبون في التنافس عليها وفيما يلي شرح مختصر لتطور بعض أدوات السياسة النقدية خلال فترة 1991 إلى 2018 وذلك كما يظهر من بيانات الجدول (1):

جدول 1: تطور بيانات أهم أدوات السياسة النقدية في مصر خلال الفترة (1991 إلى 2018)

السنوات	الاحتياطي النقدي بالمليار دولار	سعر الخصم	الائتمان المحلي للقطاع الخاص(GDP%)	سوق الصرف الاجنبي للدولار	العرض النقدي (GDP%)
1991	6.185	19.847	22.059	3.138	87.523
1992	11.62	20.328	22.27	3.322	84.539
1993	13.854	18.298	23.766	3.353	85.808
1994	14.413	16.513	27.604	3.385	84.634
1995	17.122	16.471	32.734	3.392	79.787
1996	18.296	15.583	36.534	3.391	78.641
1997	19.371	13.792	39.694	3.389	75.155
1998	18.824	13.017	46.555	3.388	77.026
1999	18.19	12.965	52.002	3.395	76.043
2000	13.785	13.216	51.593	3.472	76.742
2001	13.598	13.292	54.931	3.973	82.378
2002	14.076	13.792	54.655	4.5	87.837
2003	14.604	13.533	53.898	5.851	96.679
2004	15.339	13.375	54.043	6.196	96.678
2005	21.857	13.142	51.165	5.779	97.138
2006	26.007	12.6	49.291	5.773	97.387
2007	32.214	12.508	45.515	5.635	96.206
2008	34.331	12.325	42.798	5.433	88.404
2009	34.897	11.975	36.093	5.545	83.156
2010	37.029	11.008	33.072	5.622	80.746
2011	18.638	11.033	31.155	5.933	75.794
2012	15.672	12	27.388	6.056	69.715
2013	16.536	12.292	26.222	6.87	74.612
2014	14.927	11.708	25.607	7.078	75.443
2015	15.859	11.625	26.316	7.691	77.986
2016	23.643	13.6	34.135	10.025	98.136
2017	26.4	18.175	28.052	17.783	92.296
2018	41.839	18.317	25.548	17.767	81.775

المصدر: بيانات البنك الدولي متاحة على الموقع

https://data.worldbank.org/indicator/CM.MKT.LCAP.GD.ZS?locations=EG&view=chart

يتضح من جدول 1 ما يلي:

- **نسبة الاحتياطي**: تم تخفيض نسبة الاحتياطي اعتباراً من ديسمبر 1990 لتصبح 15% من إجمالي الودائع بالجنيه المصري، وكان تعديل حساب النسبة ليعتمد على المتوسط اليومي لأرصدة البنوك خلال أيام العمل الفعلية كل أسبوع.

- **سعر الخصم**: تم ربط سعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي المصري باتجاهات أسعار الفائدة على أذون الخزانة العامة لمدة 91 يوماً. وتم ممارسة هذه السياسة بنجاح خلال السنوات الأولى لتطبيق برنامج الإصلاح، ولُوحِظَ اعتباراً من عام 1995 بدء فض الارتباط بين هذين المتغيرين؛ حيث انخفضت أسعار الفائدة على أذون الخزانة بينما حدث جمود في سعر الخصم.
- **الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص:** تم إزالة السقوف الائتمانية خلال هذه الفترة عن حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص وكان ذلك في أكتوبر 1992. فنجد أن هذه النسبة ارتفعت من معدل سنوي يمثل 28% من الناتج الاجمالي خلال الفترة 1975- 1990 إلى حوالي 42% من الناتج الإجمالي خلال الفترة 1991-2002، وعكس ذلك ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛ حيث تم السماح للأجانب بالتملك في أغلبية البنوك الخاصة.
- **سوق الصرف الأجنبي:** كان من الضروري خلال هذه الفترة معالجة التشوهات في سوق الصرف الأجنبي من خلال توحيد الأسواق، والسماح للمؤسسات المالية غير المصرفية بالتواجد في السوق ونتيجة لهذه الرغبة بدءً من نوفمبر 1991 تم توحيد أسواق الصرف المتعددة في سوق واحد، وتم السماح بإنشاء شركات للصرافة للتعامل في شراء وبيع العملات الأجنبية مع وحدات الجهاز المصرفي؛ ونتيجة لذلك زادت نسبة المشاركة والمنافسة في سوق الصرف الأجنبي.

نستخلص مما سبق أن السياسة النقدية التي تم اتباعها خلال هذه الفترة كانت تجربة ناجحة، فكانت السياسة النقدية ذات هدف واضح وساعدتها الظروف الملائمة في بداية التسعينات، حينما تم خفض الدين الخارجي لمصر؛ بسبب موقفها في حرب الخليج، وكان هناك التزام من جانب جميع الجهات بتطبيق هذه السياسة، ولكن تأثرت مصر بالعديد من الأحداث في نهاية فترة التسعينات وكانت أبرز هذه الأحداث هي تأثُر الاقتصاد المصري بالأزمة المالية التي تعرضت لها بعض دول جنوب شرق آسيا في منتصف 1997؛ حيث أدت تلك الأزمة إلى زيادة التدفقات النقدية بالعملات الأجنبية إلى خارج مصر، ففي العامين الماليين 1997/1998 و1998/1999 بلغ إجمالي التدفق الخارج لاستثمارات الحافظة نحو 422 مليون دولار، وأيضاً تعرضت مصر لحادث ارهابي أثر علي الاقتصاد في نهاية 1997 هو الأمر الذي ترتب عليه تدهور كبير في الدخل السياحي لمدة ليست قصيرة، فبعد أن سجَل ميزان المدفوعات المصري في عام 1997 /1996 نحو 3.6 بليون دولار من دخل السياحة والسفر، انخفضت الموارد في العام التالي إلى 2.9 بليون دولار كنتيجة مباشرة لحادث الأقصر(أبو العيون، محمود، 2003).

3-3-8 فترة الركود والأزمات الاقتصادية (1997/1998-2003/2004)

كانت أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (1997/1998-2003/2004) تتمحور حول العمل على تحقيق الاستقرار النقدي، والحفاظ على مستوى ملائم لسعر صرف الجنيه المصري، واستقرار المستوى العام للأسعار، ولكن يلاحظ أن السلطات النقدية لم تستطع تحقيق كل النتائج المرجوة من هذه الأهداف، فالحكومة لم تستطع الحفاظ على مستوى ملائم لسعر الصرف وانتشرت المضاربات على الدولار مما اضطر الحكومة للتدخل بوضع سعر مركزي ثم إلغاءه بعد ذلك وتعويم الجنيه؛ مما أدى إلى انخفاض قيمة

الجنيه بنحو 86% عام 2004 وذلك مقارنة بما كان عليه عام 1997، إلي جانب تدخل الحكومة لاتخاذ بعض القرارات التي قننت استخدام النقد الأجنبي، ومع ذلك حدثت زيادات متوالية في المستوى العام للأسعار وتضاعف معدل التضخم ليصل إلى 11.1% في نهاية يونيه 2004 رغم انخفاض معدلات التوسع النقدي، وبالتالي لم يتحقق استقرار الأسعار1997. كما أن ما تحقق من إنجازات خلال هذه السنوات لا يمكن إرجاعه بصفة أساسية إلى نجاح السياسة النقدية.

حدث تطور في المعروض النقدي والذي تضاعف خلال هذه الفترة ليصل إلى نحو 77.6 مليار جنيه وبما يمثل 17.9% من إجمالي السيولة في 2004 مقابل نحو 39.1 مليار جنيه وبما يمثل 20.2 % من إجمالي السيولة في 1997 محققة متوسط معدل نمو سنوي بلغ 10.3% خلال الفترة (1997- 2004). كان هناك نمو مستمر في الائتمان المحلي فزاد بمتوسط معدل نمو قدره حوالي 12.6% خلال1997 و2004 حيث وصل إلى نحو 422 مليار جنيه عام 2004 مقابل 183.5 مليار جنيه عام 1997.

4-3-8 فترة الإصلاحات الاقتصادية (2010/2009-2005/2004)

بحلول عام 2004 حدث تغير في السياسة النقدية في مصر بشكل ملحوظ من خلال إعادة تشكيل الاستراتيجية الخاصة بالهدف النهائي والتشغيلي له، وترتكز الأهداف النهائية للسياسة النقدية خلال هذه الفترة على تحقيق الحفاظ على المستوى العام للأسعار باعتباره الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، وترتكز الأهداف الوسيطة على التطورات في عرض النقود والائتمان من خلال مراقبة السيولة المحلية؛ حيث أنها المفتاح الأساسي لفعالية السياسة النقدية، ففي هذه الفترة حدثت استجابة من مؤشر التضخم للصدمات الدولية، حيث وصل مؤشر التضخم إلى ما يقرب من 20% في عام 2008 عاكساً ارتفاع الأسعار الدولية وانخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي(Ghanem & others, 2010)

على الرغم من اتباع البنك المركزي لسياسة توسعية لمواجهة الأزمة المالية العالمية عام 2008، إلا أن الطلب على الائتمان لم يكن مرن اتجاه تخفيض سعر الفائدة، حيث انخفضت نسبة القروض للودائع بصورة مستمرة، حيث انخفضت هذه النسبة لما يقرب من 40% في عام 2010 مقارنة ب 70% عام 2004؛ وقد عكس هذا الانخفاض وجود انخفاض في نسبة الاستثمارات في مصر شكل تحدي للسياسة النقدية. بدايةً من عام 2006 استخدم البنك المركزي أداة تسمى ملاحظات البنك المركزي والتي تستخدم لامتصاص السيولة الفائضة من البنوك، ففي خلال هذه الفترة تم إطلاق سوق بين البنوك بالعملة الأجنبية كان له تأثير واضح على الجنيه المصري، وترك سعر الصرف تحدده قوى السوق مما كان له أثر ايجابي في ارتفاع قيمة الجنيه إلى 5.25 بين عامين 2004 و2005 مقابل الدولار، وعلاوة على ذلك فقد اختفت السوق السوداء، وحدثت اتجاهات إيجابية على ميزان المدفوعات، وارتفاع الاحتياطي النقدي إلى 20 مليار في 2005، وتحسن الثقة في الحكومة تجاه سياسة الإصلاح.

5-3-8 تطور السياسة النقدية في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 (2018/2017-2011/2010)

نجح البنك المركزي المصري في عام 2010 في السيطرة على مشكلة سعر الصرف، والقضاء على السوق السوداء، والسيطرة على معدلات التضخم من الانفلات عن طريق إطلاق مؤشر جديد للتضخم الأساسي يشتق من الرقم العام للتضخم؛ يستبعد السلع والخدمات المحدد أسعارها إداريا والسلع الأكثر تقلباً، مع بداية عام 2011 وفي أعقاب ثورة 25 يناير حدثت تداعيات سلبية على الاقتصاد المصري ترتب عليها انخفاض كبير في الاحتياطي من النقد الأجنبي، حيث فقدت مصر 21 مليار دولار منذ يناير 2011 حتى ديسمبر 2012، وكانت مشكلة تراجع المخزون من الاحتياطي النقدي الأجنبي من أهم التحديات التي تواجه البنك المركزي لتداعياتها الكثيرة على الاقتصاد؛ مما انعكس على انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار نظرا لزيادة الطلب على الدولار وانخفاض مصادره في مصر- خاصة بعد تأثُر قطاع السياحة في أعقاب أحداث الثورة؛ مما أدى إلى اتخاذ البنك قرارات سريعة كانت أهمها قيام البنك بطرح الدولار في السوق، وأيضاً قيام البنك المركزي برفع معدل العائد على المدخرات بالعملة المحلية إلى 12.5% لتشجيع المصريين على الادخار.

وقد زادت نسبة عجز الموازنة إلى 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011؛ مما أدى إلى إعادة النظر في المصروفات الغير ضرورية، وإعادة النظر في الدعم الذي يذهب لغير مستحقيه، مثل دعم البنزين والكهرباء الذي يذهب لشرائح ذات دخول مرتفعة في الدولة، على الرغم من الآثار السلبية التي حدثت للاقتصاد المصري، إلا أنه حدث زيادة لنسبة الائتمان المحلي الممنوح للقطاع المصرفي وصلت إلى 22.65% في ديسمبر 2011 مقارنة ب 7.8% في ديسمبر 2010، وقد واجه البنك المركزي خلال هذه الفترة مشكلة كيفية توظيف السيولة المحلية وتأتى هذه المشكلة تزامنا مع انخفاض عمليات الإقراض، وفشل البنوك في استثمار هذه السيولة في مشاريع واستثمارات جديدة، ومع تولي جماعة الإخوان المسلمين للحكم فشلت حكومة دكتور محمد مرسى في مواجهة الأزمة؛ فأدى ذلك إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري 18% أمام العملات الأجنبية، وقد تدهور التصنيف الائتماني لمصر، ثم جاءت بعد ذلك ثورة 30 يونيه 2013 وأوضحت المؤشرات حينها أن الاقتصاد المصري بدأ في التعافي وفقاً لوزارة التخطيط حققت الاستثمارات الكلية نمو خلال 2013-2014 يصل إلى 12.9% مقابل 3.7% 2011-2012 نظرا لتحسن مناخ الاستثمار، وقد اتسمت السياسة النقدية في تلك الفترة بما يلي(المشاط، رانيا، 2012):

- ضخ سيولة اضافية للبنوك لمعالجة نقص السيولة بالعملة المحلية، وما قد يتطلبه ذلك من توسع في الاصدار النقدي، وقد استمرت عملية ضخ السيولة منذ يناير 2011 حتى اريل 2013.
- خفض نسبة الاحتياطي القانوني من 14% إلى 10% لتوفير مزيد من السيولة للبنوك وخفض تكلفة الاموال لديها.
- التوسع في اقراض الحكومة وتغطية جزء من هذا التمويل من خلال التوسع في الاصدار النقدي.
- الابقاء على سعر الفائدة مستوى بين 11% إلى 13% للإقراض خلال الفترة من 2011 إلى 2016 ثم ارتفاعها من 2016 إلى 2018 إلى 18%.

- الاعلان في يناير 2016 عن مبادرة التزام للجهاز المصرفي بضخ 200 مليار جنيه مصري لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مدى 4 سنوات بحيث يمثل نصيب تلك المشروعات 20% من اجمالي محفظة القروض لدي البنوك.

- وتوالت صدمات العرض في يناير 2016 سواء الممثلة في نقص المعروض من السلع الاستهلاكية أو ارتفاع اسعار عدد من السلع والخدمات المحددة اداريا (الكهرباء) فضلا عن اثر التدهور المستمر في قيمية الجنيه، مع وجود فجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق السوداء وقد انعكست تلك التطورات غلى المستوى العام للأسعار بالارتفاع، وقام البنك المركزي برفع سعر الفائدة، وفي الثالث من نوفمبر 2016 تم الاعلان عن تعويم الجنيه وتخفيض دعم المنتجات البترولية كجزء من الشروط المسبقة لإبرام قرض قيمته 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي. وقد ترتب على هذين القرارين انخفاض قيمة الجنيه المصري بنحو 50% ورفع أسعار المنتجات البترولية بنسب تتراوح بين 30%-45%.

- وقد حاولت السياسة النقدية في تلك الفترة العمل على زيادة المعروض من النقد الاجنبي وقد اسفرت هذه السياسة التي يصفها صندوق النقد الدولي ضمن ترتيبات سعر الصرف المستقر Stabilized عن الحد من تدهور قيمة الجنيه المصري في السوق الرسمية (IMF, Country (Report, 2017.

- اما عن ادارة احتياطيات النقد الاجنبي، فقد انخفض رصيد الاحتياطي النقدي من 37 مليار دولار في 2010 إلى 23 مليار دولار في 2016 تم عاود الارتفاع في 2018 ليصل إلى 41 مليار دولار وذلك بسبب زيادة الاستثمارات الاجنبية وانتعاش السياحة وتحويلات المصريين في الخارج وعائدات قناة السويس.

9- ظاهرة الفقر في مصر

الفقر ظاهرة عالمية عرفتها وتعرفها كل شعوب الأرض، وقد لا تخلو منها دولة من الدول، ولا مدينة من المدن. تتوغل في خلايا المجتمعات فتساهم الكثير من الآفات في خلق: سوء التغذية، الأمراض، والجهل. وأصبح الأن ممكنًا قياس هذه الظاهرة، وأصبحنا نضع تعاريف للفقر، والفقر المدقع، وخط الفقر، والفقر الأدنى، والفقر الأعلى، إن موضوع الفقر متشعب جداً، ذلك أنه حين تريد الكتابة في الفقر تجد نفسك ملزماً الكتابة في الاقتصاد وفي الاجتماع، في الناتج المحلي، في السكان، في البطالة، في العمالة، في الأمية، في الصحة، في الدَين العام، في الموازنة العامة، باختصار، لا يوجد ميدان إلا ونجد أنفسنا ملزمين خوض غماره إذا أردنا أن نوفِّيَ الموضوع حقه. إذ يعتبر الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية متعددة الأشكال والأبعاد. وهى ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع، مع التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها.

وتعد مشكلة الفقر وعدالة توزيع الدخل في مصر من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تعاني منها الدولة شأنها شأن الكثير من الدول النامية وبالأخص في المناطق الريفية.

1-9 مفهوم وأنواع وأسباب الفقر

مفهوم الفقر

يعتبر مفهوم الفقر مفهوما نسبيا يمكن تعريفه من عدة أوجه تختلف بحسب الموضوع والحالة الموصوفة، ولذلك لابد من تحديد مفهوم كل من الفقراء والفقر عند القيام بأي دراسة ترتبط بالفقر في مجتمع ما.

مفهوم الفقراء: يعرف الفقراء بشكل عام من خلال ثلاث منطلقات أساسية: ذاتيـة، اجتماعيـة وموضـوعية وذلك وفق ما يلي: (باقر، محمد، 2007)

- **التعريف الذاتي:** الفقير من وجهة نظر ذاتية، كل فرد يشعر بأنه لا يحصـل عـلى مـا يحتـاج إليـه مـن حاجات أساسية.
- **التعريف الاجتماعي:** الفقراء هم الأفراد غير القادرين على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة.
- **التعريف الموضوعي:** وهو تعيين مستوى محدد من الدخل أو الإنفاق أو الأرقام القياسـية أو النسبة، ويعتبر هذا المستوى الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء.

اختلف علماء الاقتصاد والاجتماع حول مفهوم الفقر، فمسألة التعريف الموحـد للفقـر مـا زالـت عالقـة، وذلك لارتباطه بجوانب كثيرة قد ينعكس الفقر من خلالها، مثل تدني المستوى الصـحي والتعليمي، الجهل، ضيق السكن، المرض، الإعاقة الجسدية والعقلية، كـما أن الفقـر يبقـى مسـألة نسـبية تختلـف بـاختلاف الزمان والمكان والثقافات، فالفقر الشديد الذي يؤدي إلى المـوت أحياناً ليس كالفقر الناتج عن سوء توزيـع الدخل، لذلك تختلف مفاهيم وأنواع الفقر، فأغلـب الدراسات التطبيقية للفقر قد اعتمـدت عـلى مفهـوم الحاجات الأساسية في دراستها لموضوع الفقر.

تعرّف المنظمات الدولية الفقر على "أنه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفـرد الـدخل الكـافي للحصـول على المستويات الدنيا مـن الرعايـة الصـحية والغـذاء والملـبس والتعلـيم، وكـل مـا يعـدُّ مـن الاحتياجـات الضرورية لتـأمين مسـتوى لائـق للحيـاة" (International Labor Organization, 2015). واتسـع هـذا المفهوم واصبح أكثر شمولاً خصوصاً بعد قمة كوبنهاغن في عـام 2006 التـي شـدَّدت عـلى أهميـة حصـول الفرد على الحد الأدنى من الحيـاة الكريمـة، وتـأمين بيئـة سـليمة، وفـرص المشـاركة الديمقراطيـة في اتخـاذ القرارات في جوانب الحياة المدنية.

كان المرء يعتبر فقيراً إذا كان دخله لا يستطيع أن يؤمن له الإنفاق الكافي لتـأمين الحـد الأدنى مـن حاجاتـه الغذائية، وأصبح الإنسان اليوم يُنعت بالفقير إذا كان غير قادر على تأمين مجموعة من الحاجات من بينها الغذاء الصحيح والسكن والملبس والاستشفاء والصرف الصحي والمياه النقيـة للاسـتهلاك البشـري، وتـوفير المستلزمات التعليمية لأفراد الأسرة، وتسديد فواتير الماء والكهرباء، وتلبية الواجبـات الاجتماعيـة. وبشـكل عام، إن البلد الذي دخل الفرد فيه دون الدولارين يعتبر في حالة فقر كبير، ومن كان دخل الفرد فيـه عـلى حدود الدولار الواحد يكون ملامساً عتبة الفقر المدقع.

اعتبر البنك الدولي أن الدول التي يقل معدل دخل الفرد السنوي فيها عن 600 دولار أميركي، دولاً فقيرة، ثم خفض هذه القيمة إلى 400 دولار أو ما يوازيها من العملات الأخرى العام 1992. وثمة دول أخرى، دخل الفرد فيها أقل بكثير من 300 دولار أمريكي سنوياً، وهي بهذه الحالة تعتبر دولاً في حالة فقر مدقع. وعندما تمَّ إدخال عناصر أخرى إلى جانب موضوع الدخل، تتعلَّق برفاه الإنسان نتبيَّن أن دولاً عظمى متوسط دخل الفرد فيها مرتفع جداً، ومع هذا، يلامس الفقر فيها الملايين من أبنائها (الولايات المتحدة الأميركية).

لقد ارتفع عدد الدول الأقل نمواً (نادي الفقراء) من 25 دولة العام 1971 إلى 48 دولة العام 1999، وأصبح اليوم 86 دولة. والملفت أن حوالى 3 مليارات شخص في العالم يعيشون على أقل من دولارٍ واحد يومياً. إن عدد الفقراء في الدول العربية كان بين 90 و100 مليون نسمة العام 1992 أي بين 34 و38% من عدد السكان. ويظهر أنه كلما ارتفع سعر النفط كلما ازداد عدد الفقراء.

ويعود تصنيف خط الفقر إلى المعايير المتبعة في البلد نفسه. ففي أوروبا مثلاً إذا كان دخل الفرد أقل من 55% من دخل المواطنين المتوسطي الحال يعتبر مواطناً فقيراً.

من المنطلقات السالفة يمكن القول إنه لا يوجد مقياس واحد للفقر في الدول، ذلك أنه إذا أخذنا دولاراً واحداً كمعيار للفقر المدقع في الدول العربية، فإن نسبة الفقراء في الدول العربية لن تتجاوز 2.5 % أو 3.5%، ويبدو هذا الأمر غير مقنع، كما أنه يوجِّه رسالة مضلِّلة مفادها أن مكافحة الفقر ليست من أولويات التنمية في المنطقة العربية، إضافة إلى أن هذا المقياس "لا يصلح لتقييم وضع الفقر في معظم البلدان العربية ذات مستوى التنمية والدخل المرتفع أو المتوسط"(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2014). ولو احتسبنا الفقر وفق معيار من لا يحصل على الدولارين في اليوم، فإن نسبة السكان الفقراء تصل إلى 31.5%.

المهم الذي لا يقبل الشك، أن الفقر مرتبط ارتباطاً أساسياً بتوافر المال الضروري لتأمين الحاجات الإنسانية، لأن توافره يبعد عن الانسان العوز، والتشرُّد والارتهان لإرادة الآخرين. فإذا ما تأمَّن المال فإنه يساهم في تحرير الإنسان من ضغوطات الحياة، ويتمكَّن بالتالي من تملك القدرة على التحكم بمقدرات حياته.

2-9 بعض المصطلحات التي تتعلق بالفقر

- **الحاجات الأساسية للإنسان:** هي عبارة عن السلع الغذائية وغير الغذائية اللازمة للإنسان بحيث يبقى حيا وتحفظ كرامته الإنسانية وتحقق قدرته على مزاولة نشاطاته الاعتيادية بصورة مقبولة.
- **الفقر المدقع:** هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه حيا يـ زاول نشاطاته الاعتيادية.

- **الفقر المطلق:** هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معا.
- **الفقر النسبي:** عرف البعض الفقر النسبي باعتبار أن من يقل دخله عن الوسيط يعتبر فقيرا فقرا نسبيا، في حين عرفه آخرون بأنه الدخل الذي يعادل 40% من مدى الدخل من الأسفل.

3-9 قياس الفقر

تكمن أهمية قياس الفقر في التعرف على الفقراء ومعرفة أماكن تواجدهم وحجمهم نسبة إلى المجتمع والتعرف على خصائصهم الديموغرافية ومستوياتهم التعليمية والصحية وذلك من خلال المسوح الأسرية المتخصصة بهدف وضع الخطط والسياسات الرامية إلى انتشال هؤلاء الفقراء من حالة الفقر إلى اللافقر. ومن أجل تصنيف أو فرز الأسر الفقيرة من الأسر غير الفقيرة يجب أن نستخدم بعض الأدوات والمؤشرات التي تساعدنا في الحكم على فقر أو عدم فقر الأسرة، ومن الأساليب التي اتبعت في قياس الفقر (United Nations, 2006):

1-3-9 أساليب غير علمية: تعتمد بعض هذه الأساليب على مجموعة من الباحثين المدربين الذين يقومون بدورهم بزيارة الأسر، حيث يتم الحكم على الأسرة بالفقر أو عدم الفقر بعد اطلاعهم على الجوانب المختلفة من حياة الأسرة، وتتميز هذه الطريقة بعدم الدقة لاختلاف الحكم من باحث لآخر ولمحدودية حجم الآسر التي يتم زيارتها.

2-3-9 أساليب علمية ويمثلها أسلوب خط الفقر: وتكمن فكرة هذا الأسلوب بتقسيم المجتمع الى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء بالاعتماد على خط الفقر ومنها يتم تقدير مؤشرات الفقر كنسبة الفقراء وشدة فقرهم وحجم الفجوة بينهم وبين خط الفقر.

– خط الفقر

هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيرا اذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر. فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة والأسر أو الأفراد التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة. وهناك نوعان رئيسيان من خطوط الفقر هما:

- **خط الفقر المدقع**

يعرف خط الفقر المدقع على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية.

- **خط الفقر المطلق**

يعرف خط الفقر المطلق على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، والحاجات غير الغذائية الأساسية هي التي تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات.

- وهناك خط فقر يعرف بخط الفقر النسبي الذي يعتمد على أن من يقل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل يعتبر فقيرا، واختلف على هذه القيمة حيث اعتبرها البعض الوسيط والبعض الآخر اعتبرها العشير الرابع، وتعتبر هذه القيمة المحددة هي خط الفقر النسبي. ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأن خط الفقر النسبي يختلف أو يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة بينما يعتبر خط الفقر المطلق بأنه قيمة حقيقية ثابتة في زمان ومكان معينين.

4-9 أساليب قياس خط الفقر

تختلف أساليب تقدير خط الفقر باختلاف نوع خط الفقر المراد تقديره، وتنقسم طرق تقدير خط الفقر من حيث نوع البيانات المستخدمة في التقدير الى نوعين:

- الاول: الطرق المباشرة لتقدير خط الفقر
- الثاني: الطرق غير المباشرة لتقدير خط الفقر

وما يميز النوع الاول عن الثاني هو استخدام بيانات الانفاق الاستهلاكي لتقدير خط الفقر في النوع الاول، أما النوع الثاني من أساليب تقدير خط الفقر فيميزه استخدام بيانات الدخل كمتغير بديل لبيانات الانفاق الاستهلاكي. وتمتاز الطرق المباشرة بدقتها عن الطرق غير المباشرة وذلك لان بيانات الانفاق والاستهلاك أكثر مصداقية من بيانات الدخل، ونعرض فيما يلي إلى بعض أساليب التقدير لأهم خطوط الفقر:

- خط الفقر المطلق

هناك أسلوبان رئيسيان لتقدير خط الفقر المطلق

- أسلوب النمط الغذائي المقترح

يعتمد هذا الاسلوب على سلة غذائية متوازنة وملائمة لحاجة الجسم وتكون عادة مقترحة من قبل أخصائيين في التغذية، ثم تحسب قيمة تكلفة تلك السلة بأقل الأسعار الدارجة. ولحساب خط الفقر المطلق نضرب تكلفة السلة الغذائية المقترحة بمقلوب نسبة الانفاق على السلع الغذائية الى اجمالي الانفاق الاستهلاكي (معامل انجل، حيث يعرف معامل انجل على أنه مقلوب نسبة الانفاق على المواد الغذائية الى اجمالي الانفاق العام). أما نسبة الانفاق على السلع الغذائية فتأخذ بالاعتماد على بيانات انفاق الاسر كافة أو بالاعتماد على بيانات انفاق الفئة التي يكون انفاقها على السلع الغذائية هو الاقرب لتكلفة السلة الغذائية المقترحة.

- **أسلوب النمط الغذائي الفعلي**

يعتمد هذا الاسلوب على متوسط حصة الفرد الفعلية من السعرات الحرارية المحسوبة من خلال بيانات الاستهلاك الفعلي للفرد ويتم تقدير خط الفقر المطلق بهذا الاسلوب من خلال حساب متوسط حصة الفرد الاجمالية من السعرات الحرارية لفئات دخل يتم تحديدها مسبقا، ومن ثم تعتمد فئة الدخل المقابلة أو الاقرب لما يحتاجه الفرد من السعرات الحرارية وأخيرا يحدد متوسط الانفاق الاجمالي المقابل لفئة الدخل ليكون تقديرا لخط الفقر المطلق. ويرى الباحث أن حساب متوسط حصة الفرد الاجمالية من السعرات الحرارية لفئات الاستهلاك الغذائية ومن ثم تحديد الفئة الاقرب لما يحتاجه الفرد من السعرات واعتبار متوسط الانفاق الاجمالي لهذه الفئة هو خط الفقر المطلق، حيث يرى الباحث ان تقدير خط الفقر المطلق باستخدام فئات استهلاك المواد الغذائية سيكون أكثر دقة من استخدام فئات الدخل، وذلك لان الارتفاع في فئة الدخل قد لا يعني الارتفاع في متوسط حصة الفرد من السعرات الحرارية.

خط الفقر النسبي

يعتبر من الطرق غير المباشرة ويتم تقدير خط الفقر النسبي من خلال بيانات الدخل وحسب التعريف الذي يتفق عليه للفقر النسبي، فمن الممكن أن يكون خط الفقر النسبي الوسيط أو أي مقياس يعتقد بأنه القيمة الفاصلة بين دخل الفقراء ودخل غير الفقراء.

خط الفقر الاجتهادي

ويسمى بخط فقر ليدين (Leyden Poverty Line)، ويعتمد تقدير هذا الخط على اجابات المستجوبين أنفسهم حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو استهلاكهم ان كان أعلى أو أقل أو مطابقا لمستوى الدخل أو الانفاق الذي يرونه مناسبا ومقبولا اجتماعيا. ويقدر خط الفقر من خلال اجابات الاسر أو الافراد الذين يعتقدون بان دخلهم أو انفاقهم مساويا لمستوى الدخل او الانفاق المناسب والمقبول اجتماعيا. وهناك طرق أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي كالاعتماد على الحد الادنى للرواتب والاجور أو على الحد الاعلى لمستوى الدخل المعفي من الضريبة.

5-9 مؤشرات الفقر

هناك ميزتان يجب توافرهما في مؤشرات الفقر، وهاتان الميزتان هما بديهية الرتابة وبديهية التحويلات، أما الميزة الاولى فتعني أن أي انخفاض في دخل الفقير يؤدي الى زيادة فقره عند ثبات جميع المتغيرات الاخرى (مثل أسعار السلع،...) أما الميزة الثانية فتعني أن تحويل أي جزء من دخل فرد فقير الى فرد اخر أكثر دخلا لا بد وأن تؤدي الى زيادة الفقر بشرط ثبات المتغيرات الاخرى. هناك عدة مؤشرات للفقر وأهمها مؤشر خط الفقر الذي تم الحديث عنه سابقا، وتكمن أهمية مؤشر خط الفقر لكون العديد من مؤشرات الفقر تعتمد عليه عند تقديرها ومن هذه المؤشرات (Gaurav, 1997):

9-5-1 مؤشر نسبة الفقر

ويسمى بمؤشر تعداد الرؤوس ويعرف بأنه النسبة الناتجة عن قسمة عدد السكان الفقراء على عدد السكان الكلي، ويمكن حسابه من خلال قسمة عدد الاسر الفقيرة على أعداد جميع الاسر (الفقيرة وغير الفقيرة في المجتمع). وهو من أكثر مؤشرات الفقر شيوعا واستخداما مع أنه لا يعكس الميزتان المطلوبتان في مؤشرات الفقر (بديهية الرتابة وبديهية التحويلات).

9-5-2 مؤشر فجوة الفقر

حيث يعكس هذا المؤشر حجم الفجوة النقدية الاجمالية اللازمة لدخول الفقراء لوضعهم على خط الفقر أي ليصبحوا غير فقراء، ولأغراض المقارنة يتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الاجمالية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاكهم مساو لخط الفقر. نلاحظ أن مؤشر فجوة الفقر يحقق ميزة من الميزات المطلوبة في مؤشر الفقر وهي ميزة الرتابة، فعندما ينخفض الدخل لأي من الفقراء ترتفع فجوة الفقر.

9-5-3 مؤشر شدة الفقر

يقيس هذا المؤشر مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم وبنفس الوقت يقيس فجوة الفقر، ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية. ويرى الباحث أن تطبيق مقياس التباين على دخول الفقراء سوف يعكس مؤشر شدة الفقر.

9- 6 حجم الفقر في مصر

قُدر حجم الفقر في مصر وهى إحدى الدول التي تعتبر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة عالمياً وفقاً لمقاييس الفقر البشري في تقرير التنمية البشرية لعام 2018 بنحو 32.5% من حجم السكان. تلك المقاييس التي ارتكزت في تقديرها على عدد من المؤشرات تتمثل في أن نسبة الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن الأربعين بين المصريين 7.8% من حجم السكان؛ ويقدر معدل الأمية لدى البالغينُ في مصر من سن 15 فما أكثر 44.4% من حجم السكان؛ ويقدر حجم السكان من دون إمكانية الحصول على مصدرمياه محسن 2%؛ والأطفال دون الوزن السوي لأعمارهم دون سن الخامسة يقدرون بنحو 9% من عدد الأطفال في مصر(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2014).

أما على صعيد فقر الدخل، فقد قُدرت نسبة السكان ممن يحصلون على دولار واحد- وهي الفئات الأشد فقراً وفقاً لمعايير البنك الدولي- في اليوم في الفترة من عام 1990 حتى عام 2018 ، 32% من حجم السكان؛ في حين قُدرت نسبة من يحصلون على دولارين- وهي الفئات الفقيرة وفقاً لمعايير البنك الدولي- في اليوم عن ذات الفترة ب 45.9% من حجم السكان.

أما فيما يتعلق بحجم الفقر في مصر، وفقاً لخط الفقر المصري فقد أشارت التقديرات الخاصة القائمة على المسوح الشاملة للإنفاق والدخل والاستهلاك التي يقوم بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن

نسبة الفقر قد وصلت في مصر بحلول عام 2000إلى 16.7% من حجم السكان وذلك ارتكازاً على خط الفقر في مصر والمحدد من قبل وزارة التخطيط المصرية عام 2004 والمقدر 1.75 جنيه في اليوم الواحد؛ بمعنى أنه لكي تعتبر عائلة مكونة من ستة أشخاص فقيرة فيجب أن يكون دخلها الشهري أقل من 315 جنيه ويوضح الشكل (1) تطور نسبة الفقراء في مصر خلال الفترة (1999- 2018)

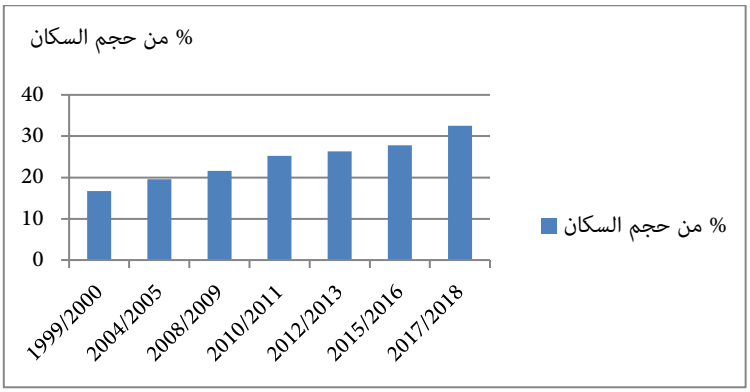

شكل 1: نسبة الفقراء في مصر خلال الفترة (1999 إلى 2018)

المصدر: تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2018.

اما في عام 2018 فقد زادت نسبة الفقر لتصل إلى 32.5% من حجم السكان، وحدد الجهاز خط الفقر عند مستوى 8827 جنيها في السنة، وهو ما يعادل حوالي 735.5 جنيه شهريا، وذلك مقابل 5787.9 جنيه سنويا، أو نحو 482 جنيها شهريا، في البحث السابق لعام 2015.

ويوضح الشكل 2 تطور نسبة الفقر المدقع في مصر سنويا خلال الفترة (1999-2018)

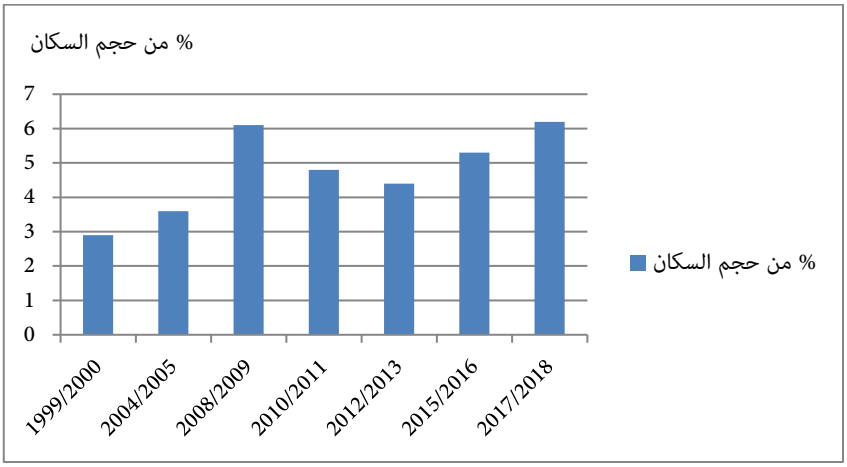

شكل 2: نسبة الفقر المدقع في مصر خلال الفترة (1999إلى 2018)

المصدر: تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2018.

تعرف نسبة الفقر المدقع بنسبة السكان الذين يقل استهلاكهم الكلي عن خط الفقر الغذائي، بما يعني أن الواقعين تحت هذا الخط يعانون من الجوع والفقراء هم السكان الذين يقل استهلاكهم الكلي عن كلفة مكونات خط الفقر القومي وتبلغ قيمة خط الفقر، نحو 8827 جنيهًا للفرد في السنة، ما يعادل 735.6 جنيها للفرد في الشهر في حين تبلغ قيمة خط الفقر المدقع 5889.6 جنيهًا للفرد في السنة أي ما يعادل 490.8 جنيهًا للفرد شهريًا وتحتاج الأسرة المكونة من 5 أفراد إلى 3678 جنيهًا شهريًا حتى تستطيع الوفاء باحتياجاتها، بحسب تقرير بحوث الدخل والإنفاق الجديد عن الفترة 2017- 2018.

وقد شهدت الفترة من 1999 إلى 2009 زيادة نسبة الفقر المدقع في مصر حتى وصلت إلى 6.2% ثم عاودت وانخفضت هذه النسبة اعتبارا من 2010 لكنها عاودت الزيادة لتصل مرة اخرى في عام 2018 إلى 6.2%، فمع تحسن نسبة الفقر في ريف الوجه القبلي إلا انه لا يزال 52% من سكان الريف لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الاساسية، وتزيد نسبة الفقراء في جميع محافظات الوجه القبلي وتصل نسبة الفقراء إلى أعلى مستوياتها في محافظتي أسيوط وسوهاج حيث بلغتا حوالي 67% و 60% على التوالي، كما تشير احصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء إلى أن حوالي ثلث سكان القاهرة الكبرى من الفقراء. وتزيد نسبة الفقر مع زيادة حجم الاسرة، حيث تشير الاحصائيات ان 7% فقط من الاسر التي تتكون من اربع أفراد فأقل من الفقراء، بينما ترتفع هذه النسبة لتصل إلى 49% في الاسر التي تتكون من 6 و7 أفراد.

9-7 أهم أسباب الفقر في مصر

نتناول فيما يلي أهم الأسباب التي تؤثر في مشكلة الفقر في مصر:

9-7-1 انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية

تشكل قطاع الصناعة الاستخراجية والتحويلية الركيزة الأساسية للصناعة المصرية والتي تساهم بنحو 35% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2018 والذي يعمل به ما يقارب من 20 % من حجم العمالة المصرية حيث يبلغ إجمالي عدد المشتغلين نحو 909 ألف و 602 مشتغلا فى عام 2018، منهم 255 ألف مشتغل تقريبا بالقطاع العام، بنسبة 28%، وحوالي 655 ألف بالقطاع الخاص، بنسبة 72%، وذلك مقابل 938 ألف و 440 مشتغلا بالربع الثانى لعام 2015، بنسبة انخفاض قدرها 3.1%.

بينما أدَّى القطاع الزراعي الذي يؤدي دوراً أساسياً في الاقتصاد المصري نظرا لما يؤمنه من حاجات المجتمع من الغذاء، ولما يوفره من مواد أولية للعديد من الصناعات التحويلية (القطن مثلاً)، ولما يؤمنه أيضاً من عمل لنسبة هامة من القوى العاملة، إلا أن الناتج الزراعي في مصر والذي لا تتعدَّى نسبة مساهمته 11.23% من الناتج المحلي الإجمالي العام 2018، ونتيجة لزيادة السكان لم يستطع أن يؤمن الحاجات الضرورية، لانخفاض انتاجية العمل في القطاع الزراعي المصري التي لا تتعدى 60% من انتاجية العمل في الدول المتقدمة. ويلاحظ ان الميزان التجاري الزراعي المصري في عجز دائم ومتزايد، مما أدَّى الى استمرار التفاوت بين الانتاج الزراعي والطلب على السلع الزراعية وارتفاع الفجوة الغذائية في السلع الزراعية

الرئيسة، وتراجعت بالتالي نسبة الاكتفاء الذاتي في مصر لعدد من السلع الغذائية الضرورية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد مختلفة).ويوضح الشكل التالي نسبة مساهمة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من(2008 إلى 2018).

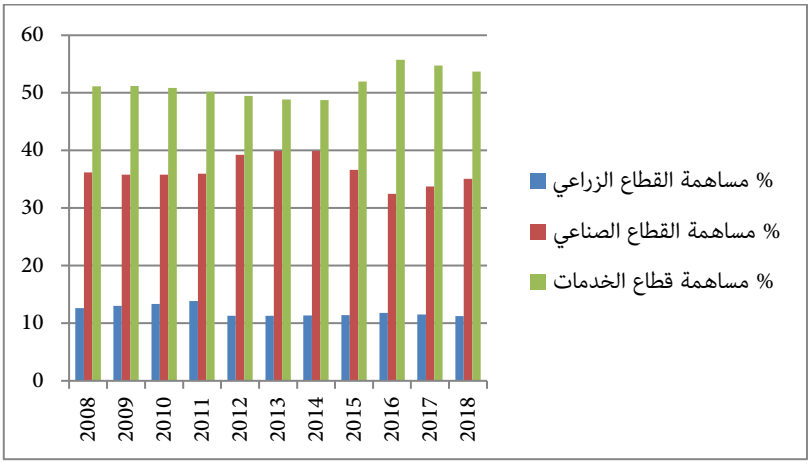

شكل 3: نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: بيانات البنك الدولي متاحة على الموقع worldbankdata

ويتضح من الشكل السابق ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، كما يظهر الشكل انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي مما يوضح تراجع الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية المصرية.

اما القطاع الصناعي فتراوحت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة محل الدراسة ما بين 32% إلى 39% ولكنها اعتبارا من 2011 بدأت تنخفض مساهمة القطاع الصناعي إلى ان وصلت في عام 2016 إلى ما يقارب 32% ولكنها عاودت في الزيادة مرة اخرى في الاعوام التالية. اما قطاع الخدمات فقد حظى بنسبة المساهمة الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي طول فترة الدراسة متخطية 50% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي.

2-7-9 ارتفاع معدل البطالة

يعرف معدل البطالة: "هم الأفراد من (15- 64 سنة) الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه منسوبًا إلى قوة العمل في نفس الفئة العمرية" طبقاً لبيانات مسح القوى العاملة عام 2017: (بلغت نسبة مساهمة الشباب29- 18 عاما) في قوة العمل 46.1% (63.4% ذكور، 27.5% إناث) منهم: 9.1% أميين 43.8% حاصلين على مؤهل متوسط، 24.2% حاصلين على مؤهل جامعي فأعلى. وبين أن نسبة الشباب المشتغلين بعمل دائم بلغت 49% (48.6% ذكور، 50.2% إناث)، كما بلغت نسبة العاملين بعقد قانوني 25% (20% ذكور، 42.2% إناث).

ويلاحظ إلى أن معدل البطالة بين الشباب بلغ 25.7% (20.5% ذكور، 38.7% إناث)، وأن معدل البطالة بين الشباب الحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى سجل 38.3% (30.2% ذكور، 49.4% إناث) مقابل 30.7% للحاصلين على مؤهل متوسط فني (24.7% ذكور، 48.9% إناث).

ويوضح الشكل 4 تطور معدل البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (20017- 2018)

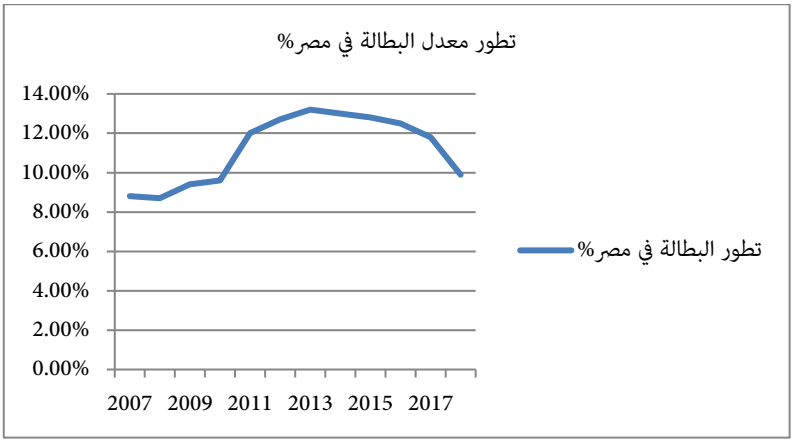

شكل 4: تطور معدل البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (20017- 2018)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في أرقام، مارس 2018.

وقد اتخذت الدولة العديد من التدابير لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتشجيع العديد من القطاعات مستهدفة خفض معدلات البطالة، فقد اصدر البنك المركزي مبادرة تهدف إلى دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي اسهمت بشكل كبير في خفض معدلات البطالة ابتداء من عام 2013، فإن التراجع المستمر لمعدل البطالة في مصر أمر غاية في الأهمية، بما يحمله من دلالة إيجابية عن جدوى معدلات النمو الاقتصادي وقدرتها على الوصول لمختلف الفئات، وبالنظر إلى البيانات التفصيلية، يتضح الآتي:

- أن انخفاض معدل البطالة الإجمالي قد جاء مصحوبا بانخفاض ملحوظ فى قوة العمل من 29.18 مليون فرد في الربع (ابريل- يونيو 2017) إلى 28.07 مليون فرد فى الربع المماثل من 2018 مع العلم أن هذا الانخفاض يحدث فى مجتمع يتزايد به السكان في سن العمل أي أن نسبة المشتغلين من القوة البشرية فى انخفاض بما يحمل ارتفاع عبء الإعالة. وقد مثلت النساء النسبة الأكبر من الانخفاض فى قوة العمل؛ بارتفاع نسبة المتفرغات لأعمال المنزل والتي وصلت لـ58.9% من القوة البشرية للنساء في الربع الأول من 2018 مقابل 54.5% في الربع المماثل من 2017 وهو الأمر الذى يثير تساؤلا يخص مشكلات النساء في دخول سوق العمل أو في قدرة القطاعات المولدة للوظائف على استيعاب عمالة من النساء وتوفير بيئة عمل مناسبة لهن. كما اجتمعت مجموعة من الأسباب التي حدت من زيادة معدل مساهمة الذكور والتي قد تكون (على سبيل المثال لا الحصر) إجازة بدون مرتب ولا يبحثون عن عمل، المجندين وخريجي الجامعة الذين يؤدون الخدمة العامة، والموقوفين عن العمل مؤقتا ولا

يتقاضون أجرا ولا يبحثون عن عمل ولكن لا يمكن الجزم أي من هذه المسببات صاحبة الوزن الأكبر في التفسير.

- استمرار ارتفاع نسبة المتعطلين من حملة الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها من جملة المتعطلين لتصل إلى 88.9% فى 2018 مقارنة بـ77.9% فى 2017 وهو ما يعنى أن معظم المنتقلين من وضع التعطل لوضع التشغيل هم من المؤهلات دون المتوسطة أى أنهم من أصحاب المهارات المنخفضة. وتزايد معدلات البطالة فيما بين الفئات العمرية (20-24 عاما) و(25-29 عاما) لتصل إلى 40.4% و 36.9% 2018 مقارنة بـ 30.8% و 30.4% 2017، على التوالي. وهو أمر لا يمكن فصله عن المشكلة الهيكلية التى يعانى منها سوق العمل المصري وهى ضعف قنوات التوصيل بين جانبي العرض والطلب على العمالة، وتدنى جودة الوظائف المولدة بما يحقق طموحات الفئات المتعلمة من ناحية مع ضعف مخرجات المنظمة التعليمية لتلائم الوظائف مرتفعة الإنتاجية من ناحية أخرى

3-7-9 الفساد

شهدت مصر نقلة نوعية كبيرة في مجال مواجهة الفساد ومكافحة جرائمه، خاصة في الفترة من منتصف عام 2016 وحتى الآن، لما له من تأثيرات سلبية على الاستثمار، وارتباطه الوثيق بتقوية الثقة في النظام ومؤسسات الدولة، حيث تسعى الحكومة جاهدة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إطلاق رؤية مصر 2030، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

وقفزت مصر 12 مركزا في مؤشر مدركات الفساد لعام 2018، الذي أعلنت منظمة الشفافية الدولية عن نتائجه، لتحتل المرتبة الـ 105 من أصل 180 دولة بعدما كانت تحتل المرتبة الـ 117 في مؤشر العام الماضي . وبحسب منظمة الشفافية الدولية ، المعنية بمكافحة الفساد ، تقدم وضع مصر على مؤشر مدركات الفساد 3 درجات في 2018، حيث سجلت 35 نقطة على مائة، مقابل 32 نقطة العام الماضي، وكلما اقتربت درجة الدولة على المؤشر، الذي يشمل 180 دولة حول العالم، من صفر كلما دل ذلك على أن هذه الدولة أكثر فسادا وكلما اقتربت من 100 كلما عكس ذلك زيادة نزاهتها.

واحتلت مصر المركز الـ 105 في مؤشر الفساد لعام 2018 (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2014)، بعدما كانت تحتل المرتبة الـ 117 في 2017، وكما في السنوات الماضية، تتصدر هذا التصنيف الدنمارك، تليها نيوزيلندا ثم فنلندا وسنغافورة والسويد وسويسرا.

4-7-9 إنخفاض مستوى التعليم

أعلنت وزارة التربية والتعليم صعود مصر في مؤشرات التعليم بتقارير التنافسية الدولية في عام 2017/2016، لتحصل على المرتبة رقم 134 من إجمالي 139 دولة في مؤشر جودة التعليم الابتدائى، والمركز 28 ضمن 139 دولة فى نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائى، أي بفارق 31 مركزا عن العام الماضي.

وجاءت فى المركز 85 ضمن 139 دولة فى نسب الالتحاق بالتعليم الثانوى، والمركز 135 ضمن 139 دولة فى جودة التعليم العام والعالى، والمركز 130 ضمن 139 دولة فى جودة العلوم والرياضيات.

وأوضحت الوزارة في بيانها عن أنه في عام 2015/2014، جاءت مصر في المرتبة رقم 141 من إجمالي 140 دولة (أي خارج التصنيف) في مؤشر جودة التعليم الابتدائى، والمركز 64 ضمن 140 دولة فى نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائى، والمركز 81 ضمن 140 دولة فى نسب الالتحاق بالتعليم الثانوى، والمركز 141 ضمن 140 دولة (أي خارج التصنيف) فى جودة التعليم العام والعالى، والمركز 136 ضمن 140 دولة فى جودة العلوم والرياضيات.

هذا الواقع المرير يحتاج إلى جهود مضنية، ووقت طويل، كي يتم القضاء على هذه الآفة التي تصدع أركان الدولة، فإذا أرادت أن تكون دولة متطورة، يجب أن يكون واضحاً أن لا تطور مع الجهل، ولا يمكن مواكبة ركب التطور السريع والتكنولوجيا إلا بتأمين التعليم لسائر شرائح المجتمع كي يتمكن من الاندفاع بقوة نحو النمو الاقتصادي.

10- دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة الفقر في مصر

يعاني الاقتصاد المصري مشكلات عديدة، ومن أبرزها الارتفاع المستمر في معدلات الفقر التي بلغت 26.3 بالمئة. وهدفت الحكومات المتعاقبة خلال الفترة منذ أوائل التسعينيّات وحتّى الأن إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، باعتبار أن تلك المعدلات المرتفعة ستؤدي بشكل تلقائي إلى رفع مستوى المعيشة وتخفيض معدلات الفقر، إلا أن ذلك لم يحدث. ويرجع ذلك إلى أن السياسات الحكومية ركزت بشكل مباشر على تحقيق معدلات مرتفعة للنمو من دون الاهتمام بالآثار التوزيعية لذلك النمو على الفقراء، ومن دون اعتبار تخفيف حدة الفقر هدفاً استراتيجياً لهذه السياسات، وبذلك يمكن اعتبارها- في ما عدا دعم الغذاء- ساهمت بشكل واضح في تردي أحوال الفقراء في مصر.

ويمكن إيجاز أهم تلك السياسات وانعكاساتها على تلك المشكلة في الجدول التالي:

جدول2: السياسة الاقتصادية وانعكاساتها على مشكلة الفقر

السياسة الاقتصادية		انعكاساتها على مشكلة الفقر
برنامج الخصخصة		زيادة حدة الفقر من خلال تزايد معدلات البطالة وتزايد حجم القطاع غير الرسمي، نتيجة لتسريح العاملين بالمؤسسات التي تمّت خصخصتها، وانضمام عدد كبير منها إلى القطاع غير الرسمي الذي يتسم بتردّي ظروف العمل به. والذي أصبح الملجأ كذلك للداخلين الجدد إلى سوق العمل من الشباب.
الإنفاق العام الاجتماعي	-الصحة	- زيادة معدلات الفقر نتيجة انخفاض نسبة الإنفاق العام على الصحة، وانخفاض مستوى كفاءة الخدمة الصحية التي يحصل عليها الفقراء من المؤسسات الصحية المملوكة للدولة.
	-التعليم	- التأثير السلبي في جودة العملية التعليمية نتيجة انخفاض نسبة الإنفاق العام على التعليم، الذي ينعكس بدوره على ارتفاع معدلات التسرب من التعليم ومعدلات

		الأمية، التي تؤدي بدورها إلى زيادة الوضع سوءاً بالنسبة إلى الطبقة الفقيرة بسبب ارتفاع نفقة الفرصة البديلة للتعليم لها.
	-الدعم	- دعم الغذاء: قلل من زيادة نسبة الفقر في مصر بشكل كبير، والتي من المتوقع لها تخطّي نسبة 35 بالمئة في حالة إلغائه. كما أنه يساعد على توفير الحدّ الأدنى من الحاجات الغذائية للمواطنين لحمايتهم من سوء التغذية، وتحقيق الاستقرار السياسي بالرغم من اتسامة بانخفاض الكفاءة الاقتصادية. - دعم الطاقة: نسبة كبيرة منه يتم توجيهها لقطاعات إنتاجية وليس لقطاع العائلات ويساهم هذا بشكل أو بآخر في تدهور أوضاع الفقراء، حيث لا يصب في مصلحتهم، ويحتاج إلى تعديلات. - دعم الإنتاج: لا يصب في التخفيف من حدة مشكلة الفقر حيث يوجه لدعم عملية الإنتاج بدلاً من توجيهه للتخفيف من حدة الضغوط التضخمية التي تواجه المستهلك، أو توفير الخدمات الصحية والتعليمية له بشكل أفضل.
قانون العمل الرقم 12 لسنة 2003 وتعديلاته في القانون 180 لسنة 2008		نتج منه تردي أوضاع الفقراء ووجود التفاوت حيث تضمن عقود العمل الدائمة والمؤقتة، وسمح لصاحب العمل تحديد مدّة العقود أو إنهاؤها في حال مواجهة أي مشكلات أو تعثر في الإنتاج. ووفقاً للقانون تمّ تشكيل مجلس أعلى للأجور للبحث في وضع حدّ أدنى للأجر على المستوى القومي بمراعاة نفقات المعيشة، وتم تفعيل القرار في كانون الثاني/يناير 2015 على العاملين في الحكومة والقطاع العام فقط. في حين ظلت العمالة في القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي تعمل عند مستوى أجر منخفض وتتعرض لظروف عمالة غير لائقة، يمكن أن تؤثر سلباً في ظروف معيشتهم وتدهور معدلات الفقر.

المصدر: عبير مجاهد، مجلة بحوث اقتصادية السنة 22-23، العددان 73 - 72 / خريف 2015- شتاء 2016.

ان نظرة الدول النامية للسياسة النقدية ومنها مصر تختلف عن نظرة الدول المتقدمة من حيث الأهداف، فالدول المتقدمة ترى أن هدف السياسة النقدية الأساسي هو تحقيق الاستقرار النقدي وتخفيض معدلات التضخم، أما الدول النامية فترى أن هدف السياسة النقدية أبعد من ذلك؛ إذ تهدف من خلالها إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار النقدي، وتخفيض مستويات البطالة، واستقرار أسواق صرف العملات.

10-1 الإطار التطبيقي

10-1-1 منهجية ومصادرالبيانات

تمتد فترة هذه الدراسة من 1991 إلى 2017 وكانت البيانات المستخدمة هي البيانات الواردة من النشرة الإحصائية للبنك المركزي المصري والتقرير السنوي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. اما المنهجية المعتمدة لهذه الدراسة هي طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، كما اعتمد النموذج على دراسة (Gideon; Goshit, PhD and Thaddeaus; Longduut, 2016) والتي سبق الاشارة إليها في الدراسات السابقة وذلك بالاعتماد على نفس المعادلة المقدرة في تلك الدراسة.

2-1-10 مواصفات النموذج والتقدير والتقييم

تلعب السياسة النقدية دورا كبيرا في استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي مثل نمو الناتج المحلي الاجمالي و تحقيق معدلات مرتفعة للتوظف وتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، وهي من المتغيرات الهامة في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وقد أضعف الكنزيون من دور وأهمية السياسة النقدية في تحريك النشاط الاقتصادي في الدول النامية، ورأوا أن تأثيرها يقتصر على الإنفاق الكلي من خلال التأثير الضعيف لأسعار الفائدة؛ حيث ينتج غالباً عن ضعف نطاق الأسواق المالية في هذه الدول وعدم تنوع الاصول المالية كالأسهم والسندات وأُذون الخزانة. واستطاع كينز أن يُدخل فكرة جديدة تقول:" إن النقود كما تطلب من أجل المبادلات والاحتياط فأنها قد تطلب لذاتها وسمى هذا النوع من الطلب على النقود (دافع المضاربة) أو (تفضيل السيولة)، وبناء على ذلك قال أن المستوى العام للأسعار (التضخم) يرتبط بعاملي العرض الكلي والطلب الكلي، وقال أن التشغيل الجزئي هو الحالة الطبيعية للاقتصاد، وأن كمية النقود لا تعتبر هي المحدد الأساسي للطلب، بل يتحدد الطلب بمستوى الدخل الذي يحدد قدرة الأفراد على الإنفاق .(Fouda, 2014).

ومن ناحية أخرى يرى أصحاب النظرية النقدية (النقديين) ان السياسة النقدية تلعب دورا هاما في الاستقرار الاقتصادي لأن المذهب النقدي يعتقد أن السياسة النقدية من المفترض أن يكون لها تأثير أكبر على إجمالي الإنفاق والإنتاج والعمالة والدخل وبالتالي الحد من الفقر.

ويعتمد النموذج القياسي في هذه الدراسة على المذهب النقدي في فعالية تأثير السياسة النقدية على مستوى النشاط الاقتصادي لذلك تم اعتماد: معدل الفقر(PVR) متغير تابع كدالة غير مباشرة في أدوات السياسة النقدية مثل العرض النقدي (MS) وسعر الفائدة (INTR) وائتمان القطاع المصرفي للاقتصاد (BSCE) والاحتياطي النقدي (BARR) ونسبة السيولة (BLQR) ومعدل خصم البنك المركزي (CBDR) كمتغيرات مستقلة. وحيث أن نمو الناتج (GDP)، ومستويات الأسعار (معدل التضخم)، والبطالة وميزان المدفوعات تعتبر متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية التي تؤثر على معدل الفقر في الاقتصاد (بناءا على الدراسات السابقة). بإدخال هذه المتغيرات في النموذج.

3-1-10 تعريف متغيرات النموذج

- **المتغير التابع (PVR) معدل الفقر:** المعدل الوطني للفقر هو النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون الحد الوطني للفقر. وتستند التقديرات الوطنية إلى تقديرات المجموعات الفرعية المرجحة سكانيا والمستمدة من المسوح الاستقصائية للأسر المعيشية.

- **المتغيرات المستقلة**

- العرض النقدي (MS) هو مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة

المركزية؛ والشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية كنسبة من اجمالي الناتج المحلي.

- ائتمان القطاع المصرفي للاقتصاد (BSCE) يشير الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الموارد المالية التي توفرها الشركات المالية للقطاع الخاص، على سبيل المثال من خلال القروض، وشراء الأوراق المالية، كنسبة من اجمالي الناتج المحلي.

- الاحتياطي النقدي (BARR) هي النسبة التي يحددها البنك المركزي ويلزم البنوك التجارية الاحتفاظ بها كنسبة من خصوم البنك.

- سعر الصرف (EXCHR) يشير سعر الصرف الرسمي إلي سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً. ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي).

- معدل التضخم (INFR) يشير التضخم كما يقيسه معدل النمو السنوي لمعامل التكميش الضمني لإجمالي الناتج المحلي إلى معدل تغير الأسعار في الاقتصاد ككل. ومعامل التكميش الضمني لإجمالي الناتج المحلي هو نسبة هذا الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية إلى الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.

- الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (RGDP) إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشترين هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. البيانات معبر عنها بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010. دولار أمريكي الأرقام بالدولار لإجمالي الناتج المحلي محولة من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لعام 2010 .

- معدل البطالة (UNEMPR) هم الأفراد من (15- 64 سنة) الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه منسوبًا إلى قوة العمل في نفس الفئة العمرية

- ميزان المدفوعات (BOP) صافي الصادرات المصرية من السلع والخدمات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي

ويمكن كتابة الدالة على الشكل التالي:

$$PVR = f\ (MS, EXCHR, BSCE, BARR, RGDP, INFR, UNEMPR, BOP)$$

هذه المعادلة يمكن كتابتها بطريقة قياسية على النحو التالي:-

$$LOG(PVR) = C(1) + C(2)*LOG(BARR) + C(3)*LOG(BOP) + C(4)*BSCE + C(5)*EXCHR + C(6)*INFR + C(7)*LOG(MS) + C(8)*LOG(RGDP) + C(9)*UNEMPR+ \mu$$

حيث ان:

PVR = Poverty rate (Annual rate of poverty in percentage)
MS = Money Supply (M2 or M1 plus savings deposits
BSCE = Banking Sectors Credit to the Economy
EXCHR = Exchange rate
BARR = Bank Reserve Requirement
RGDP = Real Gross Domestic Product (Domestic output)
INFR = Inflation Rate
UNEMPR = Unemployment rate
BOP = Balance of Payments

التوقعات القبلية النظرية

جدول 3: التوقعات القبلية النظرية

VARIABLE	EXPECTED SIGN
MS	Negative
BSCE	Negative
EXCHR	Positive
BARR	Negative
RGDP	Positive
INFR	Positive
UNEMPR	Positive
BOP	Negative

وتأتي التوقعات القبلية النظرية بناءا على النظرية الاقتصادية وبعض الدراسات السابقة التي اوضحت ان عرض النقود (MS) يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل الفقر حيث كلما زاد العرض النقدي كلما ارتفعت الاسعار ومع ثبات الدخل يزداد معدل الفقر. كما يرتبط معدل الائتمان الممنوح للاقتصاد (BSCE) بعلاقة عكسية مع معدل الفقر حيث انخفاض معدل الائتمان سوف يؤدي الى التأثير على الاستثمار وبالتالي الانتاج ومع عدم مرونة الجهاز الانتاجي سوف ترتفع الاسعار دون زيادة الدخول ويرتفع معدل الفقر. وهكذا سعر الصرف الذي نتوقع ان تكون اشارته موجبة فكلما ارتفع سعر الصرف(EXCHR) كلما اصبحت تكلفة الواردات أعلى مما يؤدي إلى زيادة الاسعار في دولة تعتمد في تلبية الاحتياجات الاساسية على الواردات وبالتالي يزداد معدل الفقر. كما تظهر الاشارة العكسية بين الاحتياطي الاجنبي (BARR) ومعدل الفقر فكلما انخفض الاحتياطي الاجنبي من العملات الاجنبية كلما زاد معدل الفقر. كما تظهر الاشارة الموجبة بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (RGDP) ومعدل الفقر فيعني زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي زيادة معدلات النمو مما يؤدي إلى زيادة الدخل الشخصي ولكن في نفس الوقت تزاد الاسعار في مصر بنسبة أكبر من زيادة الدخل مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر. اما معدل التضخم

(INFR) فترتبط بعلاقة طردية مع معدل الفقر في مصر فكلما زاد معدل التضخم ارتفعت الاسعار ومع عدم مرونة الجهاز الانتاجي وثبات الدخول يرتقع معدل الفقر في مصر. وكذلك معدل البطالة فكلما ارتفع معدل البطالة في مصر كلما ارتفع معدل الفقر. واخيرا ميزان التجارة أو صافي الصادرات الذي يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل البطالة فكلما زاد العجز في ميزان التجارة كلما زاد معد الفقر وبمعنى اخر كلما حقق ميزان التجارة فائضا كلما انخفضت معدلات الفقر.

10- 2 نتائج تطبيق النموذج

بدأ التحقيق بفحص السلسلة الزمنية لخصائص جميع المتغيرات. وفقا لذلك، تم إجراء اختبار وحدة الجذر لفحص ترتيب تكامل كل من المتغيرات في النموذج. ثم اختبار السببية بين معدل الفقر وأدوات السياسة باستخدام اختبار السببية لجرانجر. بناء على ذلك، تم إجراء اختبار Breusch - Pagan - Godfrey (BPG) لتحديد وجود عدم تجانس. وعلاوة على ذلك، تم إجراء تقدير للنموذج باستخدام حزمة برامج الكمبيوتر الاقتصادية (Eviews 4.0). وتعرض النتائج كما يلي:

10-2-1 اختبار جذر الوحدة

تم استخدام اختبار Dickey-fuller (ADF) لتحقق من وجود وحدة الجذر في السلسلة وكانت نتيجة الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول 4: اختبار جذر الوحدة

Series	ADF	5% critical value	Prob	Order of integration
PVR	-6.275	-2.985	0.000	I(1)
BARR	-1.903	-2.985	0.070	I(1)
BOP	-4.968	-2.985	0.000	I(1)
BSCE	-1.631	-2.985	0.116	I(1)
INFR	-3.888	-2.985	0.000	I(1)
MS	-3.097	-2.985	0.005	I(1)
RGDP	-1.518	-2.985	0.143	I(1)
UNEMPR	-3.293	-2.985	0.003	I(1)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews

يوضح الجدول (2) أن INTR و BSCE و BARR و CBDR كانت ثابتة على المستويات، أي متغيرات I (0)؛ أظهر كل من PVR و MS و INFR و UNEMPR و BOP و RGDP جذر الوحدة وكانت ثابتة فقط في الفارق الأول أو الفارق الثاني.

10-2-2 نتائج اختبار السببية

تم إجراء اختبار السببية لمعرفة العلاقة السببية بين معدل الفقر وأدوات السياسة النقدية غير المباشرة يتم إجراء اختبار السببية بين المتغيرات التابعة والمستقلة باستخدام نموذج جرانجر السببي لتحديد طبيعة

واتجاه السببية بين المتغيرات. معادلة العلاقة السببية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)، معدل التضخم (INFR) معدل البطالة (UNEMPR) وميزان المدفوعات (BOP) يسبب الفقر (PVR).

وظهرت النتيجة في الجدول 5 التالي:

جدول 5: نتائج اختبار السببية

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
EXCHR does not Granger Cause PVR	26	1.21515	0.31669
PVR does not Granger Cause INTR		2.17216	0.13885
RGDP does not Granger Cause PVR	26	4.55635	0.02272
PVR does not Granger Cause RGDP		0.54867	0.58578
INFR does not Granger Cause PVR	26	0.04536	0.95574
PVR does not Granger Cause INFR		2.86579	0.07935
UNEMPR does not Granger Cause PVR	26	0.30804	0.73815
PVR does not Granger Cause UNEMPR		0.83009	0.44982

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews

يوضح الجدول 5 أن هناك علاقة أحادية الاتجاه بين PVR و EXCHR؛ PVR و RGDP. PVR و INFR و PVR و UNEMPR. ملخص الطبيعة والاتجاه العلاقة السببية بين هذه المتغيرات معروضة في الجدول التالي؛

جدول 6: ملخص الطبيعة والاتجاه العلاقة السببية

Direction of causality	Nature of causality	Expectation
PVR ⟶ EXCHR	Unidirectional	Not expected
PVR ⟶ RGDP	Unidirectional	Expected
PVR ⟶ INFR	Unidirectional	Not expected
PVR ⟶ UNEMPR	Unidirectional	Expected
BSCE ⟶ PVR	Unidirectional	Expected

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews

3-10 نتائج اختبار النموذج والمتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)

يوضح الجدول 7 نتائج اختبار النموذج والمتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة وبالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

جدول 7: نتائج اختبار النموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.205269	0.015708	331.3835	0.0019
LOG(BARR)	-0.134400	0.000689	-194.9886	0.0033
LOG(BOP)	-0.066280	0.000211	-313.6773	0.0020
BSCE	-0.006199	3.72E-05	-166.7686	0.0038
EXCHR	0.062876	0.000282	222.6730	0.0029
INFR	0.000976	2.43E-05	40.16881	0.0158
LOG(MS)	-1.219854	0.005122	-238.1770	0.0027
LOG(RGDP)	0.726115	0.002176	333.7497	0.0019
UNEMPR	0.006694	4.60E-05	145.4732	0.0044
R-squared	1.000000	Mean dependent var		2.902864
Adjusted R-squared	0.999999	S.D. dependent var		0.080966
S.E. of regression	6.15E-05	Akaike info criterion		-17.05850
Sum squared resid	3.78E-09	Schwarz criterion		-16.78617
Log likelihood	94.29250	F-statistic		1951507.
Durbin-Watson stat	2.579761	Prob(F-statistic)		0.000554

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews

4-10 إستقرار النموذج

تم إجراء اختبار الثبات باستخدام (CUSUM)من البواقي. وكما يظهر بالشكل 5 وجود عدم الاستقرار البواقي إذ المجموع التراكمي للباقي يذهب خارج المنطقة وقدر بمستوى حرج بنسبة 5 في المائة. يمكن الاستدلال على أن النموذج في مستوى معنوية 5% كان مستقر ومع مرور الوقت، ويمكن الاعتماد عليه للتنبؤ.

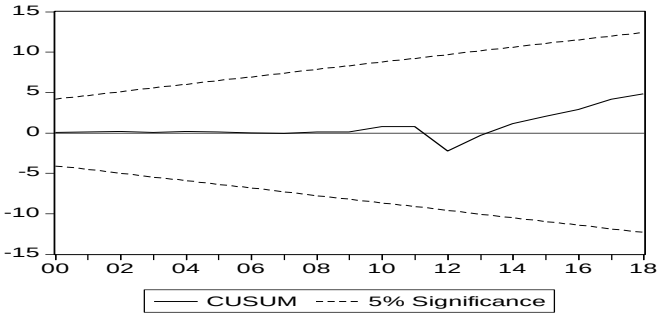

شكل 5: إختبار الثبات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews

5-10 تحليل النتائج المقدرة

- تحليل معنوية النموذج الاحصائي: يتضح من خلال معامل التحديد المعدل (Adjusted R squared = 99.9%) ان النموذج ذو قدرة تحليلية كبيرة وان 99.9% من متغيرات النموذج قادرة على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهو معدل الفقر في مصر وذلك ايضا من خلال Prob(F-statistic)= 0.000 مما يني ان النموذج ذو معنوية احصائية.

- متغيرات النموذج المستقلة كلها ذات معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% وذلك يتضح من خلالProb أقل من 5% لكل المتغرات مما يدل انها تؤثر على المتغير التابع، كما يلاحظ ايضا ان التوقعات القبلية بالنسبة لإشارات المعلمات كلها جاءت على النحو المتوقع، مما يؤكد ان هذه المتغرات سواء الخاصة بأدوات السياسة النقدية المباشرة وهي العرض النقدي (MS) وسعر الصرف (EXCHR) والاحتياطي النقدي (BARR) والائتمان الممنوح للقطاع الخاص (BSCE) أو المتعلقة بالسياسة النقدية غير المباشرة وهي معدل التضخم (INFR) والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (RGDP) وميزان المدفوعات (BOP) ومعدل البطالة (UNEMPR) كلها ذو اثر معنوي على التغيرات التي تحدث في معدل الفقر في مصر (PVR).

- أوضح النموذج القياسي ان عرض النقود (MS) ذو معنوية احصائية حيث قيمة Pvalue= 0.002 وان المعامل ذو اشارة سالبة مما يتفق مع التوقعات القبلية وذلك يعني وجود علاقة عكسية بين عرض النقود ومعدل الفقر في مصر، حيث ان زيادة عرض النقود بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر في مصر بقيمة المعامل (1.21).

- يرتبط معدل الائتمان الممنوح للاقتصاد (BSCE) بعلاقة عكسية مع معدل الفقرحيث عندما يرتفع معدل الائتمان الممنوح للاقتصاد ب (0.006) سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الاستثمار المحلي وبالتالي انخفاض الانتاج وارتفاع الاسعار وزيادة معدلات الفقر في مصر.

- سعر الصرف(EXCHR) وهو يرتبط بعلاقة طردية مع معدل الفقر في مصر وهو ما يتفق مع التوقعات القبلية والدراسات السابقة، حيث ارتفاع سعر الصرف ب (0.06) سوف يؤدي الى زيادة معدل الفقر في مصر وذلك من خلال تأثير سعر الصرف على ميزان التجارة المصري مما يجعل الواردات المصرية التي معظمها سلع اساسية أكثر كلفة وبالتالي ارتفاع اسعارها ومع ثبات الدخول يزداد معدل الفقر في مصر، كما يؤثرارتفاع سعر الصرف ايضا على الصادرات المصرية نظرا لانخفاض التنافسية وجمود الجهاز الانتاجي المصري وبالتالي يزداد العجز في الميزان التجاري ويزداد معدل الفقر في مصر.

- تظهر الاشارة العكسية بين الاحتياطي الاجنبي (BARR) ومعدل الفقرفي مصر مما يعني ان انخفاض الاحتياطي الاجنبي بنسبة (16%) سيؤدي ذلك إلى زيادة معدل الفقر في مصر وهو ما يتفق مع التوقع القبلي والدراسات السابقة.

- تظهر الاشارة الموجبة بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (RGDP) ومعدل الفقر (0.72) فيعني زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي زيادة معدلات النمو مما يؤدي إلى زيادة الدخل الشخصي ولكن في نفس الوقت تزاد الاسعار في مصر بنسبة أكبر من زيادة الدخل مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر.

- يرتبط معدل التضخم (INFR) بعلاقة طردية مع معدل الفقر في مصر (0.009) فكلما زاد معدل التضخم ارتفعت الاسعار ومع عدم مرونة الجهاز الانتاجي وثبات الدخول يرتفع معدل الفقر في مصر. وهو ما اوضحه الجزء النظري من هذا البحث وخاصة في السنوات الاخيرة من الدراسة(2012-2018) حيث ارتفاع معدلات التضخم تصبح اسعار السلع والخدمات اكثر ارتفاعا وبالتالي عدم قدرة ذوي الدخول المنخفضة والثابتة على الحصول على احتياجاتهم من تلك السلع مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر في مصر.

- يتضح ان ارتفاع معدل البطالة UNEMPR (0.006) في مصر يرتبط بارتفاع معدل الفقر، حيث زيادة معدل البطالة في مصر بنسبة 0.06% سيؤدي إلى زيادة معدل الفقر في مصر بنسبة 1% وهو ما يتفق مع التوقعات القبلية والدراسة النظرية حيث ان عدم وجود فرص عمل وارتفاع معدلات البطالة سيؤدي الى ارتفاع معدل الفقر في مصر.

وأخير انه توجد علاقة مباشرة وقوية بين ادوات السياسة النقدية المباشرة والغير مباشرة في التأثي على معدلات الفقر في مصر. ويوضح الجدول التالي 8 ترتيب المتغيرات المستقلة طبقا لأهميتها في التأثير على معدل الفقر في مصر وذلك بالاعتماد على معامل كل متغير وتأثيره في معدل الفقر في مصر.

جدول 8: ترتيب المتغيرات المستقلة طبقا لأهميتها في التأثير على معدل الفقر في مصر

المتغير	المعامل	التأثير على معدل الفقر
MS العرض النقدي	%121	تأثير سلبي مباشر
BARR الاحتياطي الاجنبي من النقد	%13	تأثير سالبي مباشر
RGDP الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	%7	تأثير ايجابي غير مباشر
BOP ميزان المدفوعات	%6	تأثير سلبي غير مباشر
EXCHR سعر الصرف	%6	تأثير ايجابي مباشر
BSCE معدل الائتمان الممنوح للاقتصاد	%0.6	تأثير سلبي مباشر
UNEMPR معدل البطالة	%0.06	تأثير ايجابي غير مباشر
INFR معدل التضخم	%0.009	تأثير ايجابي غير مباشر

المصدر: من اعداد الباحث

11- الخلاصة وأهم النتائج والتوصيات

أسفر البحث عن التعرف على السياسة النقدية من حيث المفهوم والدور والمكونات وتناولت الدراسة النظريات الاقتصادية في السياسة النقدية، ثم تم التعرف على هيكل السياسة النقدية وتطورهما في

جمهورية مصر العربية خلال فترة الدراسة. كما تعرض البحث لمفاهيم الفقر وانواعه المختلفة وطرق قياسه ثم تناولنا قياس الفقر في مصر واهم اسباب الفقر في مصر ـ علاوة على ذلك، تم القيام بتحليل وقياس أثر السياسة النقدية على الفقر وذلك من خلال دراسة، العديد من مؤشرات السياسة النقدية سواء المباشرة أو غير المباشرة حيث تم استخدام الطرق والأساليب القياسية الحديثة، ابتداء من تحليل السلاسل الزمنية إلى اختبار التكامل المشترك ونموذج متجه الانحدار الذاتي وتحليل التباين وكانت النتائج كالتالي:

- اتضح من خلال الدراسة أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة كلها مستقرة في المستوى والمتغيرات المفسرة مستقرة عند الفروق الثانية والمتغير التابع مستقر عند الفروق الأولى وبالتالي يمكن تطبيق اختبار التكامل المتناظر.
- من خلال استخدام اختبار التكامل المتناظر وجد أن هناك أربعة معادلات تكامل متناظر معبرة عن المستقبل وتبين من خلالها أن المعروض النقدي كان له التأثير الأكبر وذلك في الأجل الطويل.
- وجد أن هناك علاقة موجبه بين المعروض النقدي والفقر في الأجل الطويل.
- وجود علاقة موجبه بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والفقر في الأجل الطويل.

اتفقت جميع المدارس على وجود علاقة طردية بين السياسة النقدية ومعدل الفقر وهذا ما توصلت اليه الدراسة.

تؤثرالسياسة النقدية على معدلات الفقر ليس فقط من خلال الأدوات الكمية فحسب، بل والادوات الكيفية أيضاً حيث تعد الادوات الكيفية صاحبة الاثر المباشر.

لذلك توصى الدراسة بالتالي:

- لكى تتمكن السلطات النقدية من توفير حاجة النمو الاقتصادي من الأرصدة النقدية دون التسبب في تضخم الأسعار فانه يتعين عليها مراقبة الطلب على النقود وتوجيه عرض النقود بالصورة التي تستوفي احتياجات الطلب على الأرصدة النقدية او تقترب منها ولذلك يجب عمل دراسات لقياس دالتي طلب وعرض النقود بغرض التنبؤ بالتـصرفات المحتملة، بالإضافة إلى ما يقوم به البنك المركزي من تخطيط كمية النقود والائتمان بما يتناسب مع معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي والمعدل المرغوب في ارتفاع الأسعار لضمان التوفيق بين مقتضيات التنمية ومقتضيات الأسعار والحد من ظاهرة الفقر.
- ضرورة التنسيق بين البنك المركزي كجهة مسئولة عن تنفيذ أهداف السياسة النقدية وباقى الجهات الحكومية المسئولة عن رسم وتنفيذ السياسة المالية والسياسة التجارية وسياسة سعر الصرف في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، والاتفاق على الأهداف الاقتـصادية مثل معدل النمو ومعدل التضخم والحد من الفقروتحديد المدى الزمنى للتنفيذ وايجاد أسلوب لضمان فعالية التطبيق ومتابعة التنفيذ

- للتخلص من الفقر في دولة ما هناك توليفة من العوامل التي لا بد من أن تتوافر لها، إلا أن نقطة البداية تكون في دفع عجلة الانتاج الوطني لتنمو بشكل كبير، فالعلاقة طردية موجبة، بين زيادة الانتاج وانخفاض معدل الفقر، لأن وصول الفقراء إلى تعليم أفضل، وإلى صحة أسلم، بتأمين الغذاء والمسكن والملبس وخدمات أساسية من مياه شرب نقية ومواصلات وتعليم وطبابة واستشفاء، كلها تساهم بفعالية في عملية تسريع معدلات النمو الاقتصادي وزيادتها. ولا بد من أن يرافق عملية نمو الانتاج عدالة أفضل في توزيع الدخل، لأن عدم العدالة في توزيع الثروة يشكل سبباً في وقوع الاضطرابات.

- إن النمو الكبير في الإنتاج يسهم ويسهل تأمين العمل لأعداد الشباب التي تخرج إلى سوق العمل كل سنة، وتأمين العمل لأكبر شريحة من الناس التي تترجم فاعليتها بقدرة شرائية أكبر. هكذا تبدأ حركة متبادلة متسارعة بين العمل والاستهلاك. حينها تبدأ عملية رفع مستوى الفئات الفقيرة، من ذوات الدخل المنخفض والتي تمثل الأغلبية في أغلب المجتمعات. كما أنه يجب أن يكون واضحاً أن الاقتصاد الوطني لم يعد مفصولاً عن الاقتصاد العالمي، الذي اصبح متأثراً تأثراً كبيراً به، وبآلياته بشكل كبير. فكلما ضعفت كفاءة المؤسسات الانتاجية، وتراجعت قدرة الانتاج الوطني التنافسية بسبب انخفاض جودة الانتاج الوطني وارتفاع كلفته، كلما تراجع سوق العمل عن استيعاب الاعداد الوافدة من العمال، وبالتالي تراجع إمكان المواطن من توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والأمن.

- على الحكومة المصرية اتباع سياسة نقدية متوازنة باستخدام المتغيرات المباشرة التي تؤثر على معدل الفقر في مصر والتي يأتي في مقدمتها العرض النقدي وهو ذو تأثير سلبي كبير ومباشر على معدل الفقر في مصر ويليه الاحتياطي النقدي وهو ايضا ذو تأثير سلبي مباشر على معدل الفقر.

المراجع

أولا: المراجع العربية

أبو العيون، محمود (2003). تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية، **المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 78**

الأسرج، حسين (2013). تحليل أداءالسياسة النقدية في مصر خلال (1997- 2004)، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، (5).**

البلبل، علي؛ محمد, عمران؛ علي, فتح الدين (2004). **التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر 1974-2002.** أوراق صندوق النقد الدولي، (9).

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أعداد مختلفة

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2015). **من المجلة نصف السنوية بعنوان: السكان- بحوث ودراسات** (89).

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة الفقر، (17 تشرين الأول/أكتوبر 2014

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية في 8 أيلول/سبتمبر 2014

المركز الديموقراطي العربي (2016). أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النموالاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة "1991-2013"متاحة على https://democraticac.de/?p=40237

المشاط، رانيا (2012). السياسة النقدية والمجال لتبني اطار استهداف التضخم، بنول واعمال، **مجلة تصدر عن المعهد المصرفي المصري**، العدد التجريبي اكتوبر- ديسمبر 2012.

المهدي، عالية؛ مصطفى، السيد (1996). التكيف الهيكلي ومواجهة الفقر، في علا أبو زيد(محرر)، القمة الاجتماعية، الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية، **جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية .**

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة الصادر (2008). بعنوان **Rethinking Poverty** : **إعادة التفكير في الفقر**.

حسوبة، تغريد (2008). دور واليات السياسة النقدية فى ظل نظم سعر الصرف المعوم مع التطبيق على الحالة المصرية، **رسالةدكتوراه.جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.**

كريم، كريمة (1994). الفقر وتوزيع الدخل في مصر، **القاهرة، منتدى العالم الثالث.**

محمد، حسين باقر (2007). قياس الفقر في التطبيق، (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007)، والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، مؤشرات قياس الفقر وعدم المساواة في التوزيع <http://www.arab-api.org/images>

محمد، أحمد (2015). السياسة النقدية بين النظرية والتطبيقات الحديثة، **رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .**

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، معالجة التفاوت عن طريق التجارة والتنمية في خطّة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مجلس التجارة والتنمية، الدورة الحادية والستون، مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد، جنيف، 15- 26 أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Amer, Z. (2011). Monetary Policy in Egypt: Recent Challengesand Future Prioritie ECES Working Paper Series.(28). Avaliable *http://www.eces .org.eg/MediaFiles/Uploaded Files /%7B7B241 CAA -3E74-4E1D-99B8-81E2BEA42D77%7D PVP28-Eng-6page s.pdf*

Christina, D.; Romer, D. H.; Romer. (1998). Monetary Policy and the Well-Being of the Poor*, NBER Working Paper*. 6793

Dirck, S.; Selina, P. (1999). Investment, Trade, Growth and Poverty in Egypt, Cairo*, Egypt Economic Policy Conference.*

Fouda, E.S. (2014). Does monetary policy really affect poverty? www. universiteyde2. org . *Faculty of economics and management: university of Yaounde* (2), Cameroon

Gaurav, D.; Dean, J. and Manohar, S. (1997). A Profile of Poverty in Egypt, (Washington International Food Policy Research Institute, FCND, Discussion Paper (49), August 1998).

Ghanem, A. and Lotfy, A. and Hmdy, D. (2010). Overview of the Egyption Economy and Business Environment. Available at: *http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/English/OverviewoftheEgyptianEconomyandBusinessEnvironment.pdf*

Gideon, G.; Goshit, PhD and Thaddeaus, D.; Longduut (2016). Indirect Monetary Policy Instruments and Poverty Reduction in Nigeria: An Empirical Evidence from Time Series Data, International *Journal of Academic Research in Business and Social Sciences April* 2016, (6) 4. ISSN: 2222- 6990

IMF, Country Report no. 17/17, Arab Republic of Egypt*: Request for Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility, January 2017*,

International Labour Organization, World Employment and Social Outlook 2015 (Geneva: International Labor Office, 2015.

Kamaan, C. (2014) The Effect of Monetary Policy on Economic Growth in Kenya" School of Human Resource Development, *Jomo Kenyatta University of Agriculture and Technology*. *http://www.ijbcnet.com/3-8/IJBC-14-3802.pdf*

Sushanta K.; Mallick, (2008). A macroeconomic policy approach to poverty reduction, Global Development Institute Working Paper Series 3108, GDI, *The University of Manchester*.

Tahir, Y. (2018). Impact of Monetary Policy on Socio Economic Indicators: A Case Study of developing Asian Economies, *Foundation University Islamabad, Pakistan, https://www.pide.org.p k/psde/pdf/AG M34/p apers/Mian-Ghulam-Ghouse.pdf*

United Nations, Poverty in Focus, What is Poverty? Concepts and Measures, (International Poverty Centre, 2006), *http://econpapers.repec.o rg/paper/ipcifocus/9.htm*

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

Abstract

Through the research, monetary policy was identified in terms of concept, role and components, and the study dealt with economic theories in monetary policy, then the structure and development of monetary policy in the Arab Republic of Egypt was examined during the study period. The research also presented concepts of poverty, its different types and methods of measuring it, then, we covered poverty measurement in Egypt and the most important causes of poverty in Egypt. Moreover, an analysis and measurement of the impact of monetary policy on poverty was carried out through a study of several monetary policy indicators, whether direct or indirect where modern standard methods were used, ranging from time series analysis to joint integration testing and a self-regression vector model and Variation analysis., the study showed that there is a significant statistically significant effect of monetary policy tools, whether direct or indirect, on reducing poverty rates in Egypt during the study period.

Key words: Monetary policy- Poverty- line of poverty- Money supply- Credit rate-Interest rate.

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

نور الدين، جهاد أحمد (2020). دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة الفقر في مصر خلال الفترة من 1991 إلى 2018. **مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية**، 57(2)، 123 – 171.

جميع حقوق النشر والطباعة والتوزيع محفوظة لمجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية © 2020

مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية متاحة على:

بوابة بنك المعرفة المصري

Egyptian Knowledge Bank (EKB)

https://acjalexu.journals.ekb.eg/

للسادة الراغبين في النشر في

مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية

(مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية سابقا)

يمكن ارسال الأبحاث على البريد الالكتروني الرسمي للمجلة

JAS.AU@alexu.edu.eg

تقييم المجلة في لجان الترقية 6.5 درجة